الأمم المتحدة

A/61/PV.24

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون
الجلسة العامة **٢٤**
الاثنين، ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٢ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/61/1) و (A/61/1/Corr.1)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): يذكر الأعضاء أن الأمين العام عرض تقريره السنوي العاشر والأخير على الجمعية العامة في الجلسة العامة العاشرة المعقودة في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. ويعرض التقرير نشاطات المنظمة خلال الإثني عشر شهرا الماضية في مجالات التنمية، والسلم والأمن، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والشؤون الإنسانية، وتعزيز الأمم المتحدة. ويتضمن التقرير هذه السنة بابا عن الدوائر الجماهيرية العالمية، بما فيها المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية، لتغطية مجال لم يكن، حسبما ذكر الأمين العام، يصنف فيما سبق على أنه مجال محوري لعمل المنظمة، ولكنه أصبح مهما بصورة متزايدة. ومن المهم بالتالي أن تتناول الدول الأعضاء أيضا تلك المسألة في بياناتها.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ويحظى هذا البيان بتأييد البلَدَان المنضمان إلى الاتحاد بلغاريا ورومانيا، والبلَدان المرشحة تركيا، وكرواتيا، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، البوسنة والهرسك، وصربيا والجبل الأسود، وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية – النرويج –، فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا.

ويود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الأمين العام على تقريره (A/61/1) عن أعمال المنظمة. ومن المناسب للغاية أن يتضمن التقرير، لأول مرة، إلى جانب الإفادة عن عمل المنظمة، بيان التقدم المحرز في تنفيذ إعلان الألفية. وسأقتبس في تعليقاتي المخطط التمهيدي الذي عرضه الأمين العام في تقريره الرائع، بدءا بالتنمية.

وكما أكد على ذلك مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يجب أن تستند التنمية إلى شراكة عالمية. ويظل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-54616 (A)

الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما راسخا بتعزيز التنمية المستدامة بقيادة البلدان، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات بشأن حجم المعونة وفعاليتها، والتخفيف من الديون، وآليات التمويل المبتكرة، والتجارة والمؤسسات الدولية. وأعاد مؤتمر القمة التأكيد على الأهداف الإنمائية للألفية، إلى جانب الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة، باعتبارها إطارا للتنمية.

وقد وضع الاتحاد الأوروبي جدولا زمنيا لتحقيق مستويات جديدة من المساعدة الإنمائية الرسمية. وبحلول عام ٢٠١٠، سيمثل ذلك ٠,٥٢ في المائة من الدخل القومي الإجمالي – أي زيادة بنسبة ٢٠ بليون يورو سنويا. وبحلول عام ٢٠١٥، سيصل إلى ٠,٧ في المائة.

أما في ما يتعلق بالتصدي العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز، فعلينا تركيز معظم ما يجب القيام به من عمل على زيادة الإجراءات الوقائية بشكل كبير، وتحقيق التغيير الاجتماعي. وتشكل الاستراتيجيات الشاملة بقيادة البلدان عاملا حاسما في ذلك الصدد. وعلينا مكافحة الوصم والتمييز بشكل دائم. ولا بد لنا أيضا من إيلاء أهمية خاصة لحقوق الإنسان، لا سيما حقوق الأفراد المنتمين إلى الجماعات الضعيفة، وحقوق الصحة الجنسية والإنجابية، وحقوق النساء والشباب، وفقا لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

وكما أكد على ذلك الأمين العام، تحتاج أفريقيا إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومنسقة في جميع المجالات. وسيواصل الاتحاد الأوروبي تعزيز علاقاته مع أفريقيا في إطار استراتيجية الاتحاد الأوروبي الشاملة من أجل أفريقيا، التي صادق عليها المجلس الأوروبي عام ٢٠٠٥. وسيحول ذلك الاتفاق الانفرادي خلال السنة القادمة إلى استراتيجية أفريقية مشتركة بتعاون وثيق مع الشركاء الأفارقة.

ويظل الاتحاد الأوروبي ملتزما التزاما راسخا بالجهود الدولية المشتركة لحماية قاعدة الموارد الطبيعية، وتحقيق نهج مستدامة للاستهلاك والإنتاج، وحماية التنوع البيئي للأرض. ولمعالجة المسائل البيئية بصورة فعالة، لا بد من زيادة التناسق على وجه الاستعجال في منظومة الأمم المتحدة. ولهذا أدعو إلى استئناف المناقشات بشأن الإدارة البيئية، عملا بالفقرة ١٦٩ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بنتائج مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي استهل حوارا هاما يستهدف تبادل الخبرات وتحليل النهج الاستراتيجية لتدابير تعاونية طويلة الأجل للتصدي لتغير المناخ. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بالمشاركة بنشاط في ذلك الحوار.

وفيما يتعلق بالسلم والأمن، يتشاطر الاتحاد الأوروبي تماما رأي الأمين العام بشأن أهمية منع نشوب الصراعات وحماية البشر من العنف. وفي حين أن جدول الأعمال الإنمائي ذاته يتناول الأسباب الجذرية لنشوب الصراعات بتركيز كبير، لا بد للأمم المتحدة من أدوات إضافية لمنع نشوب الصراعات ولقد تم إنجاز الكثير ولكن يتعين اتخاذ المزيد من الخطوات لربط الأمن بالتنمية، فضلا عن تسوية النزاعات بالوسائل السلمية. ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لتعزيز مفهوم مسؤولية الحماية.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن إنشاء لجنة بناء السلام إلى جانب مكتب دعم بناء السلام وصندوق بناء السلام، يشكل إنجازا رئيسيا لعملية إصلاح الأمم المتحدة التي استهلها اجتماع القمة العالمي. وما برح الاتحاد الأوروبي طيلة أعوام عديدة يقدم إسهامات كبيرة في أنشطة بناء السلام في كل أنحاء العالم، وهو مستعد لمواصلة التزاماته بمؤازرة عمل لجنة بناء السلام بهمة.

وتذكرنا الهجمات الإرهابية المستمرة بأن الإرهاب لا يزال يشكل أشد الأخطار التي تحيق بالدول والشعوب ضراوة. ويشيد الاتحاد الأوروبي باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بوصفها خطوة هامة لمكافحة الإرهاب. وينبغي للجمعية العامة الاحتفاظ بالزخم وبذل قصارى الجهد في سبيل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي.

وفي هذا الصيف، اتبع مؤتمر استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه نفس النهج الذي سار عليه كل من المؤتمر الاستعراضي للأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية واجتماع القمة العالمي على السواء، ولم يسفر عن أية نتائج جوهرية. وقد حان الوقت لأن نتصدى للجمود الذي يعتري المفاوضات المتعددة الأطراف في هذا الميدان الهام من عمل الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن. ونرى أن التطورات في تنشيط مؤتمر نزع السلاح في جنيف تشكل مثالا إيجابيا في هذا الصدد.

ونرحب بإدراج سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي في جدول أعمال الجمعية العامة. ويتطلع الاتحاد الأوروبي أيضا إلى التبكير بإنشاء وحدة مساعدة في مجال سيادة القانون كما توقع الأمين العام وأيده في ذلك زعماء العالم في اجتماع قمة عام ٢٠٠٥.

وتكتسي المحكمة الجنائية الدولية أهمية فائقة في إنهاء الإفلات من العقاب وبسط سيادة القانون في حالات ما بعد الصراع. وعلاوة على ذلك، يسهم تقديم مرتكبي الجرائم ضد البشرية وجرائم الحرب إلى العدالة إسهاما كبيرا في منع تكرار حدوث تلك الجرائم بالإضافة إلى تعزيز منع نشوب الصراعات في مراحلها المبكرة.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي التزاما قويا بكفالة تمكين مجلس حقوق الإنسان من تلبية الأهداف التي حددها زعماؤنا في اجتماع القمة العالمي واحتياجات أصحاب الحقوق وتوقعاتهم، أي شعوب العالم. وتمثل المشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية عنصرا مركزيا في عمل آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وينبغي مواصلة تعزيزها استنادا إلى الممارسات التي نشأت في إطار لجنة حقوق الإنسان.

ويتمثل أحد القرارات الهامة التي اتخذت في اجتماع القمة العالمي في مضاعفة موارد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان. ويسر الاتحاد الأوروبي أن يلاحظ استكمال خطة العمل التي قدمها المفوض السامي في أيار/مايو ٢٠٠٥ بالخطة الأولى لبرنامج فترة السنتين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

ونرحب بالتحسينات الأخيرة في مجال العمل الإنساني، وتشمل إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ. ومما يبعث على الجزع خصوصا تردي الحالة الإنسانية والأمنية في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ويمثل العنف القائم على الجنس مصدر قلق بالغ يستحق الاهتمام العاجل. ويتعين مواصلة تعزيز توفير الحماية والمساعدة للمشردين داخليا. وعلاوة على ذلك، لا بد من تحسين القدرة على توقع التمويل الإنساني، إذ لا تزال بعض حالات الطوارئ منقوصة التمويل أو حتى مهملة بشكل مزمن.

ووفقا للجهود الشاملة الرامية إلى تحقيق المزيد من الكفاءة والاتساق، يرحب الاتحاد الأوروبي بإنشاء فريق الخبراء رفيعي المستوى المعني بتحقيق الاتساق على نطاق المنظومة. ومن الحيوي أن تواصل المنظمة السير نحو تعزيز الكفاءة والفعالية، وفقا لما اتفق عليه زعماء الدول والحكومات في اجتماع القمة العالمي.

ويلتزم الاتحاد الأوروبي بعمل الفريق العامل غير الرسمي المخصص المعني باستعراض الولايات ولا يزال متمسكا تماما بعملية تقوية المنظمة وتجديدها. ونرحب أيضا بالتقدم الذي أُحرز بالفعل في مجال إصلاح الإدارة – بما في ذلك إنشاء مكتب للأخلاقيات، وتنفيذ حماية المبلغين عن المخالفات والاتفاق على إصلاح نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الراهنة التي لا سبيل للسيطرة عليها. بيد أنه لا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به. ولن يتسنى للأمم المتحدة أن تصبح أكثر قوة وفعالية إلا بمساءلة معززة وإدارة أفضل. ويشكل تعزيز المراقبة في الأمم المتحدة إحدى أولويات الاتحاد الأوروبي.

وهناك قرابة ٠٠٠ ٩٠ شخص يعملون في ١٨ عملية حفظ سلام تابعة للأمم المتحدة ذات تأثير مباشر على حياة مئات الملايين من البشر. ولذا فنحن نعترف بالحاجة إلى قوة عاملة عالمية أكثر تكاملا وقدرة على التحرك، ونتطلع إلى مناقشة ذلك ومقترحات أخرى في سياق إصلاح إدارة الموارد البشرية.

وتكتسي حماية وأمن العاملين في الميدان وفي المقر أهمية قصوى.

وبالنظر إلى ضرورة أعمال التجديد العاجلة لكي يصبح مقر الأمم المتحدة في نيويورك آمنا وأكثر توظيفا، فلا بد لنا من الاتفاق على تمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية أثناء هذه الدورة.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود التعليق على الفصل السادس من تقرير الأمين العام الذي يتناول الدوائر الجماهيرية العالمية. يتشاطر الاتحاد الأوروبي تماما آراء الأمين العام بشأن هذه القضايا: فالأمن ليس شأن الحكومات وحدها، والاحتياجات الإنمائية احتياجات إنسانية.

وأود أن أختتم كلمتي بإزجاء الشكر إلى الأمين العام وموظفي الأمم المتحدة على العمل الذي يؤدونه بامتياز في المقر وفي الميدان. والاتحاد الأوروبي يشيد بالأمين العام لأفكاره الكثيرة والتغييرات العديدة التي أحدثها خلال الأعوام العشرة الماضية من أجل الارتقاء بالأمم المتحدة إلى أفضل الممارسات الدولية.

السيد غيسناك (بيلاروس) (تكلم بالروسية): لقد درس وفد بيلاروس باهتمام بالغ تقرير الأمين العام (A/61/1) عن أعمال المنظمة.

وبينت المناقشة العامة في الدورة الحالية أنه يتعين على الأمم المتحدة استغلال كامل إمكانيتها في مجالات بناء السلام وإحداث أثر بناء ومنظم. وفي الوقت الراهن، ليس بمقدور المنظمة التأثير بشكل حاسم على بناء مناخ الثقة بين الدول ومنع نشوب الصراعات العسكرية ومكافحة الإرهاب والفقر. ويجب أن نبحث عن الأسباب الجذرية للإخفاقات والفرص الضائعة في سياق حالة دولية معقدة يحددها نظام عالمي أحادي القطب. وما دام هذا النظام قائما – حيث يُملي فيه طرف واحد طريقة حل المشاكل – سيبقى التقدم بعيد المنال.

ولا يمكن التغلب على التحديات والتهديدات العالمية إلا إذا عملنا معاً، حاشدين جميع مصادر قوتنا ومواردنا. ويجب أن نساند مراكز تنسيق التوطيد والتنمية القائمة وأن نشجع على إقامة مراكز جديدة، يمكنها أن تقاوم الضغوط الخارجية وأن تصبح مصادر للاستقرار الإقليمي والعالمي. ومن المهم أن نتبنى نُهجاً جديدة في التعامل مع المشكلات المتعلقة بالأمن والتنمية. وينبغي أن تُبنى هذه النُهج على تعددية الأقطاب والإقرار بتنوع السبل التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية المُتدرجة للبلدان والشعوب.

ولاحظنا بأسف وأسى، مثلما قال الكثير من زعماء العالم، أن الشراكة العالمية من أجل التنمية ما زالت فكرة نظرية فحسب. ونحن نأخذ ذلك الأمر على محمل الجد، لأن الأهداف الإنمائية للألفية تؤثر على مصير بلايين البشر: حياتهم وصحتهم ورفاههم. فمن يهتم بهم غير الأمم المتحدة؟

وبدافع من تأييدنا لمبادئ الشراكة الحقيقية، سعت بيلاروس إلى أن تصبح عضوا في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأتينا إلى المجلس بعزم واضح على الاستفادة من كامل إمكانات الأمم المتحدة ومؤسساتها الاجتماعية والاقتصادية عبر المساندة العملية لمساعي حكومات أقل البلدان نموا الرامية إلى تنفيذ استراتيجياتها للتنمية الوطنية. وينبغي أن يصبح المجلس الاقتصادي والاجتماعي محفلا دولياً تُتخذ فيه أهم القرارات الدولية بشأن المساعدة الإنمائية. ويتجسد ذلك النهج في مقترحاتنا لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التي قدمناها للجمعية العامة للنظر فيها في شباط/فبراير.

ولقد شددنا كثيرا على الحاجة إلى تحسين أنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. ونحن نعارض الكيل بمكيالين واستخدام مسألة حقوق الإنسان كذريعة لممارسة ضغوط سياسية على الدول ذات السيادة. ونؤيد إجراء حوار منصف يهدف إلى حماية حقوق الإنسان بحق.

وبسبب الحاجة إلى أن نعزز حقوق الإنسان تعزيزاً حقيقياً، أعدت بيلاروس مشروع قرار بشأن زيادة تنسيق الجهود ضد الاتجار بالبشر وستتقدم به إلى الجمعية العامة. واليوم، يأتي ربع جميع ضحايا الاتجار بالبشر من مناطق وسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة. وآن الأوان لكي نتخذ إجراءات قوية ومُنسقة لحماية الضعفاء والمعرضين للخطر، لا سيما النساء والأطفال. كما أنه حان الوقت لأن نتكلم جهاراً عن المسؤولية التي يتحملها من يستغلون ضحايا هذا الاتجار. ونعتقد أن وضع الأمم المتحدة لاستراتيجية قابلة للتطبيق ضد الاتجار بالبشر ينبغي أن يكون الهدف النهائي لجهودنا في هذا المجال.

تقع بلادي، جمهورية بيلاروس، في منطقة جغرافية فريدة تشهد تحولات اقتصادية وسياسية واجتماعية عميقة. وتسجل تلك المنطقة، شرق أوروبا، معدلات نمو اقتصادي مرتفعة جدا منذ سنوات. فهل يعطي ذلك الأمم المتحدة الحق في استبعاد مشاكل البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من جدول أعمالها؟ الإجابة واضحة إذا تناولنا الفوارق في مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين المناطق دون الإقليمية في شرق أوروبا. وينبغي أن يحكم الأعضاء بأنفسهم: يوجد ١٢٥ مليون شخص – بينهم ٢٥ مليون طفل – يعيشون تحت خط الفقر. وفي الكثير من البلدان الصغيرة والضعيفة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، تحقق تقدم وارتداد مؤلم للخلف على السواء فيما يتعلق ببلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجالي التعليم والرعاية الصحية. وتتخلف بلدان شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة عن أمريكا اللاتينية وآسيا في بلوغ بعض الأهداف الإنمائية للألفية.

لذلك، نقوم بالتعاون مع شركائنا، بإعداد مشروع قرار سنقدمه إلى الجمعية العامة حول إدماج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. ويهدف مشروع القرار أساسا إلى ضمان تقديم مساعدة مالية وتقنية دولية محددة الأهداف للبلدان التي تحتاج إليها حقا. ونطلب إلى الوفود تأييد مشروع القرار.

تشعر بيلاروس، وهي من بين البلدان القلائل التي تخلت طواعية عن حيازة الأسلحة النووية، بقلق بالغ إزاء

عدم إحراز تقدم على طريق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ.

ولا شك في أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل الأساس للمنظومة الأمنية الدولية الحالية. ونعتقد أن من الضروري تنفيذ العناصر الثلاثة للمعاهدة جميعا: نزع السلاح وعدم الانتشار والحق في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية. ونؤكد أن فرض قيود على الحق الثابت لجميع الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية في استخدام الطاقة النووية لأغراض سلمية يقوض المعاهدة بشكل مباشر.

وعدم تحقيق نتائج في منتديات نزع السلاح خلال السنوات الأخيرة هو نتيجة مباشرة لارتفاع مستوى المواجهة في العالم الحديث والميل إلى البحث عن حلول للمشاكل من موقف قوة. ومن الأهمية بمكان ألا نكتفي بالحفاظ على آليات الأمم المتحدة الحالية لنزع السلاح، ولكن أيضا أن نجعلها تعمل بصورة سليمة.

ويسعدنا هنا أن نرحب بمثال إيجابي: إقامة منطقة جديدة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى. وهناك أربع دول في آسيا الوسطى شركاء لنا في مبادرة إقليمية، هي منظمة معاهدة الأمن الجماعي. ووزعت بيلاروس، بصفتها رئيس المنظمة، بياناً لتأييد تلك المبادرة.

وبيلاروس تعلق أهمية كبيرة ليس على تنفيذ المعاهدات الدولية التي تحظر الأنواع الحالية من أسلحة الدمار الشامل أو تفرض تدابير للسيطرة عليها فحسب، وإنما أيضا على تبني تدابير لمنع تطوير أنواع جديدة من هذه الأسلحة. وكانت بيلاروس من بين رعاة مشروع القرار ذي الصلة. ومما يدعو إلى القلق عدم اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء خلال الدورة الستين للجمعية العامة. واسمحوا لي أن أسأل من لم يؤيدوا مشروع القرار عما إذا كانوا يعتزمون حقا إنتاج أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل.

وكان اعتماد الجمعية العامة للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب وخطة العمل (القرار ٦٠/٢٨٨) بتوافق الآراء حدثاً مهماً بالتأكيد. ونحن نرحب بهذا الحدث المهم، لأن الدول الأعضاء جميعها وعددها ١٩٢ اتفقت لأول مرة في تاريخ الأمم المتحدة على مبادئ ونُهج مشتركة لمكافحة الإرهاب على المستوى العالمي.

ومن المفهوم، في رأينا، أن تتباين آراء أعضاء مجلس الأمن الدائمين بخصوص سبل حل الأزمات الدولية. وعادة، ما تُتخذ أكثر القرارات توازنا وأكثرها حكمة نتيجة لذلك. غير أننا نود أن نشير إلى أن زيادة تنسيق العمل وتسريع صنع القرارات من جانب أعضاء المجلس يمكن أن يساعداه على الاستجابة بفعالية أكبر للتهديدات والتحديات المعاصرة وجعل حياة الناس في بؤر التوتر العالمية آمنة بدرجة أكبر.

أعود الآن إلى موضوع الإصلاح. إن إصلاح الأمم المتحدة لا يمضي بسلاسة. فمن ناحية، تم إنشاء هيئات جديدة مهمة خلال الدورة الستين، وإن كانت فعاليتها لم تخضع للتقييم بعد.

ومن ناحية أخرى، نرى أن تنشيط الجمعية العامة يسير ببطء ولا يشمل بعضا من المجالات الهامة. مع ذلك، نثق بأن نهج الخطوة خطوة المتوازن الذي يضع في الاعتبار مصالح كل الدول الأعضاء هو النهج الأفضل والأكثر وجاهة من النية في خلق نظام إدارة لا يناسب إلا حفنة قليلة من الدول المتنفذة.

وينبغي أن نتذكر أن هدف الإصلاح ليس تخفيض تكاليف الإدارة، ولا حتى تحسينها. بل إن الإصلاح يطبق حتى يتسنى لكل مخلوق بشري على سطح هذا الكوكب أن يدرك الانشغال الذي يشعر به المجتمع الدولي وأن يتمكن من الإيمان بمستقبل أفضل لنفسه.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): يعرب الوفد الباكستاني عن تقديره للأمين العام على عرضه تقريره السنوي عن أعمال المنظمة. ونلاحظ التغيير في شكل التقرير الذي يشمل المجالات الرئيسية الأربعة لإعلان اجتماع القمة عام ٢٠٠٥. ولكن في هذه العملية لم يشمل الاستعراض المتعمق بقدر كاف بعضا من المسائل السياسية الهامة التي تعكف على دراستها الأمم المتحدة، مثل صراع الشرق الأوسط وفلسطين وعلاقات جنوب آسيا وكشمير. وقد يكون من المرغوب فيه لو أن التقرير يجري تجميعه في المستقبل استنادا إلى التقسيم إلى ١٢ مجموعة مواضيعية، المتبع في جدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة.

الأمم المتحدة أداة لا غنى عنها للنهوض بأهداف الإنسانية المشتركة. وإن التحديات الحالية والجديدة في القرن الحادي والعشرين لن يتسنى التغلب عليها إلا بالتعاون المتعدد الأطراف. ولو لم تكن الأمم المتحدة موجودة لتعين علينا أن نؤسسها.

لقد ذُكر بوضوح مرارا وتكرارا أن الأمم المتحدة يجب أن تكيف نفسها وأن يتم تجهيزها لمواجهة التحديات الجديدة هذه وظروف زمننا. إن مبادرات الإصلاح التي اتخذ زمامها الأمين العام وقرارات اجتماع القمة عام ٢٠٠٥ وعملية التنفيذ المضطلع بها هذا العام كلها استرشدت بمصدر الاهتمام هذا. وإن تأسيس لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان وصندوق الاستجابة لحالات الطوارئ تعطي كلها سببا للشعور بقدر متواضع من الارتياح. وتوجد بالطبع شتى المسائل التي ما زال تنفيذ قرارات اجتماع القمة معلقا بشأنها، بما في ذلك تنشيط الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإصلاح مجلس الأمن.

إن عملية الإصلاح أصابها الاعتلال لا من تعدد الأهداف فحسب التي يجري السعي إلى تحقيقها في نفس الوقت، وإنما أيضا من غياب الاتفاق على الأهداف الاستراتيجية لهذه الإصلاحات. لقد انتقلت الأمم المتحدة خلال تاريخها الممتد ٦٠ سنة من الهياكل الثنائية القطب أثناء الحرب الباردة إلى فترة أحادية القطب. وهي مقبلة الآن على الدخول إلى عالم متعدد الأقطاب. لقد دخلنا عصرا من العولمة والاعتماد المتبادل، ولكنه أيضا عصر متسم بالتباينات الهائلة في القوة والثروة والمعرفة. ورغم اجتماع القمة عام ٢٠٠٥، فإننا، نحن الأمم المتحدة، لم نستحدث بعد نموذجا موحدا جديدا تدار بموجبه شؤون العالم وتواجَه به التحديات العالمية.

مداولاتنا في هذه القاعات تواجه ضغوطا تدفع في اتجاهين متناقضين. وقد اتسمت بشكوك حادة بين الشمال والجنوب. والبعض يتمنى لو أن منظمتنا كانت صورة منعكسة للتباينات المختلفة للعالم ''الحقيقي''. بينما يتمنى الآخرون، البلدان النامية الأكثر عددا، استخدام الأمم المتحدة كأداة رئيسية لتغيير واقع عالمنا المعولم ولكن المقسم وإشاعة الديمقراطية فيه.

والبعض يتمنى استغلال الأمم المتحدة كأداة للإنفاذ الجماعي لـ ''حسن السلوك''؛ بينما يتمنى الآخرون، الأكثر عددا، استخدامها للنهوض الجماعي بالحلول التعاونية للمشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية. أما نحن فنرى أن الأهداف الاستراتيجية للأمم المتحدة ومعاييرها السياسية وطريقة عملها يجب أن تتسق مع المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة – المبادئ والمقاصد التي تحتفظ رؤياها النبيلة اليوم بنفس أهميتها قبل ٦٠ سنة.

ويتجلى واحد من الأمثلة المهمة على هذا التوتر بين الإنصاف والأمر الواقع في انهيار توافق الآراء حول نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي. فاجتماع قمة عام ٢٠٠٥ عجز عن الاتفاق على أي أحكام بشأن نزع

السلاح ومنع الانتشار. ومؤتمر نزع السلاح ما زال مشلولا. وقد نكثت الدول الكبرى بالتزاماتها بنزع السلاح النووي. وربما يكون سباق تسلح في الفضاء الخارجي قد بدأ. ونظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حافل بدواعي الارتياب وممارسات الكيل بمكيالين فيما يتعلق، على سبيل المثال، بالحقوق والواجبات في التعاون النووي السلمي وبنطاقه. ويسعى البعض إلى الحصول على الحق في اختيار الحلول التي تناسبه لمشاكل الانتشار بفرض نظم تقييدية أو من خلال مجلس الأمن. والدول الثلاث الحائزة للأسلحة النووية التي ليست طرفا في معاهدة عدم الانتشار ما زالت خارج ترتيبات عدم الانتشار الدولية. وبدلا من تطوير الترتيبات المتفق عليها لإدماج تلك الدول كشركاء في نظام عدم الانتشار، يمارس التمييز الآن حتى بين الدول الثلاث أيضا، بما يمكن أن تترتب عليه آثار سلبية على عدم الانتشار والأمن الدولي.

باكستان تؤمن بأن الوقت قد حان لبناء توافق آراء دولي على نزع السلاح وعدم الانتشار كليهما، وللاتفاق على عمليات فعالة غير تمييزية للنهوض بكليهما. وينبغي عقد مؤتمر خاص، تحت رعاية الأمم المتحدة، للنهوض بتوافق آراء دولي كهذا.

قبل بضعة أسابيع اعتمدت الجمعية العامة إستراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. ويحدونا الأمل أن يسفر هذا عن تحسين التعاون الدولي. مع ذلك، ستظل الاستراتيجية ناقصة، وفي نهاية المطاف عقيمة، ما دامت لا تعالج معالجة كلية وبطريقة مباشرة الأسباب الجذرية للإرهاب وإرهاب الدولة واستغلال الإرهاب كوسيلة لتبرير الاحتلال الأجنبي وقمع حق الشعوب في تقرير المصير. وينبغي مراجعة هذه الاستراتيجية، من خلال الاستعراض الدوري المنصوص عليه فيها، لمعالجة هذه المسائل. وإن الجمعية العامة ينبغي أن تؤسس الآلية الحكومية الدولية التي تتطلبها لتحمل المسؤولية الرئيسية عن الإشراف على أنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالإرهاب.

تحت عنوان السلام والأمن يدرج تقرير الأمين العام مجموعة متنوعة كبيرة من إجراءات الأمم المتحدة لإدارة الصراعات وعواقبها. وتلك الإجراءات تنطوي على أعمال قيمة جدا لهذه المنظمة فيما بين الدورات في خدمة السلام. مع ذلك، يقتضي الأمر بعض الملاحظات.

الأمم المتحدة، بما فيها مجلس الأمن، منشغلة اليوم بالصراعات داخل الدول بدلا من الأخطار التي تهدد البقاء الناجمة عن المنازعات بين الدول.

والصراعات مثل تلك الناشبة في الشرق الأوسط، وفي جنوب آسيا، وفي شبه الجزيرة الكورية وفي أماكن أخرى تدار إلى حد كبير بأشكال أخرى وفي محافل غير الأمم المتحدة، التي ينبغي لها أن تكون مشارِكة مشاركة فعالة ابتغاء النهوض بالحلول العادلة لتلك الصراعات والمنازعات، وفقا لقرارات هذه المنظمة. وهي تمتلك الآليات والسلطة، بموجب الفصلين السادس والسابع، وأيضا عن طريق محكمة العدل الدولية، لتحقيق ذلك الهدف.

ثانيا، حتى في حالة الصراعات الداخلية، لا يُسترعى انتباه المجتمع الدولي في معظم الحالات إلا بعد انهيار صرح السلام. ولا شك في أن وساطات الأمم المتحدة – بخاصة في عمليات حفظ السلام – ثبت أنه لا غنى عنها في استعادة السلام. وتستضيف باكستان أقدم بعثة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة – فريق الأمم المتحدة للمراقبين العسكريين للهند وباكستان – الذي يجري نشره على خط المراقبة في جامو وكشمير المتنازع عليهما. وأيضا نحن خلال السنوات الثلاث الماضية ساهمنا بأكبر عدد من القوات في حفظ السلام للأمم المتحدة. وبعثات حفظ السلام الآن أكثر عددا بكثير، وأكثر تعقدا وأشد خطرا. ولكن القوى المشتركة

للمجتمع العالمي لعلها وصلت الآن حدود قدرتها على التدخل الجماعي. وأحدث بعثة إلى لبنان يتضح أن من الصعب تنظيمها. وبعثة أخرى في مرحلة التشكيل لدارفور تثير أسئلة خطيرة حول استصواب التدخل المرخص من الأمم المتحدة ضد رغبات حكومة بلد من البلدان وحول النتائج التي قد تترتب عليه.

بيد أن السؤال الرئيسي هو: لِمَ لا تقوم الأمم المتحدة بنشاط أكبر في الوقاية من حدوث تلك المشاكل الداخلية، قبل أن تتحول إلى حروب أهلية شاملة تتطلب عمليات مكلفة وشاقة لحفظ السلام؟ القيام بأي تحليل لهذه الصراعات من شأنه أن يكشف أنها بجذورها تنجم عما أدعوه ''سياسة الندرة''. وسر الوقاية منها هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية السريعة، والقيام، في حالة أفريقيا على الأقل، بإنهاء الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية الضخمة لهذه البلدان النامية.

واستعراض التقرير لأنشطة المنظمة في ميدان التنمية، بخاصة متابعة مؤتمر القمة لسنة ٢٠٠٥، يبين استعراضا منصفا للأنشطة الجارية. بيد أن التقرير لا يقدم تحليلا وافيا لصورة التنمية والتحديات الضخمة التي تواجه البلدان النامية. لقد مكّنت العولمة بضعة بلدان نامية من كسر حاجز الفقر، نتيجة مساعيها في معظم الأحيان، ولكن العولمة زادت من تهميش أشد الدول والجماعات ضعفا. والوعدان برفع مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية وبشطب الديون اللذان قُطعا في مؤتمر القمة لسنة ٢٠٠٥ لم يتم بعد الوفاء بهما. وما يسمى برنامج الدوحة الإنمائي يعتمد على وسائل الإبقاء على قيد الحياة، إن لم تكن الحياة قد فارقته فعلا.

وإذا أردنا أن يصبح وعد الشراكة بين الشمال والجنوب لصالح التنمية حقيقة واقعة، فمن الضروري ضمان التنفيذ الكامل والحسن التوقيت للأهداف الإنمائية للألفية، وأهداف التنمية المتفق عليها دوليا. والبلدان النامية ينبغي أن تقدم إليها المساعدة في صياغة استراتيجياتها الإنمائية الوطنية إذا طلبت تلك البلدان ذلك. والجهات الشريكة في التنمية – البلدان المصنعة والأكثر ثروة والمؤسسات الدولية – يجب عليها أن تفي بالتزاماتها بدعم نجاح تلك الاستراتيجيات، بوسائل منها تقديم مساعدة إنمائية رسمية أكبر، وتخفيف عبء الدين، والتجارة والاستثمار. وتحقيقا لذلك الهدف، فإن آلية رصد تعمل على التمكين سياسيا وفنيا ينبغي أن تنشأ، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي وضع مؤشرات محددة ليكون من الممكن القيام برصد موضوعي لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المتفق عليها دوليا من قِبل جميع المعنيين. والقرار المتخذ بمتابعة الأحكام الإنمائية لمؤتمر القمة لسنة ٢٠٠٥ يبين بإيجاز الخطوات التي ينبغي اتخاذها لهذا الغرض.

وعلى الرغم من التصريح بأن التنمية تحتل صدارة أولويات مؤتمر القمة لسنة ٢٠٠٥، فما له دلالته وينطوي على الحزن أنه من بين جميع قرارات الإصلاح المؤسسي القرار الذي لم يكن من الممكن اتخاذه قبل اختتام الدورة الستين للجمعية العامة، هو القرار المتعلق بتمكين وإنعاش المجلس الاقتصادي والاجتماعي، على الرغم من الاتفاق الواسع النطاق على هذه المسألة في مؤتمر القمة لسنة ٢٠٠٥. وذلك القرار يجب إقراره دون مزيد من التأخير.

ومن الواضح أيضا أن نظام التعاون الإنمائي برمته التابع للأمم المتحدة بحاجة إلى تعزيز وترشيد على الصعيدين القطري والحكومي الدولي كليهما وفي مجالي وضع السياسة العامة والتنفيذ. وفي هذا السياق تتطلب توصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالتماسك على نطاق المنظومة انتباه الجمعية العامة القريب والعاجل.

وكما هي الحالة في حفظ السلام، فإن دور الأمم المتحدة في تنسيق الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية ضروري وبارز. وقد شوهد ذلك في الاستجابة لكل من المد البحري والزلزال القوي الذي دمر المناطق الشمالية من باكستان وجامو وكشمير قبل سنة. ونحن نرحب بإنشاء الصندوق المركزي للاستجابة في حالات الطوارئ الذي يبلغ ما فيه ٥٠٠ مليون دولار. ونعتقد أن النشاطات الإنسانية للأمم المتحدة ستستفيد من الانخراط والإشراف الحكوميين الدوليين على نحو أوثق في ظل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

والاجتماعات الأولى لمجلس حقوق الإنسان، على الرغم من توجيهها على نحو بناء، أكدت اختلاف تصرفات مختلف البلدان والجماعات فيما يتعلق بجدول أعماله وبُناه وأساليب عمله. ونرى أن المسائل الرئيسية هي تعزيز النهج التعاوني وليس النهج الإكراهي حيال حقوق الإنسان؛ والحاجة إلى الدمج الكامل للحق في التنمية في إطار مصفوفة حقوق الإنسان؛ وتجنب الكيل بمكيالين والاستهداف السياسي للبلدان النامية، خصوصا البلدان المسلمة؛ وتكوين ودور مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان؛ وترشيد الآليات والإجراءات الخاصة؛ وترشيد دور المجتمع المدني – وأحيانا غير المدني – في مجلس حقوق الإنسان والمنتديات ذات الصلة.

وثمة مسألة هامة أخرى هي إصلاح مجلس الأمن. ذلك محل الاهتمام الحيوي من جانب كل دولة عضو. ويحتاج التوصل إلى حل لإصلاح مجلس الأمن إلى مراعاة مصالح الجميع وينبغي أن يحل بتوافق الآراء أو أكبر قدر ممكن من الاتفاق. وعلى الرغم من أن إصلاح مجلس الأمن قد نوقش طيلة عقد من الزمن، لم يجر استكشاف الحل التوفيقي عن طريق المفاوضات. ويمكن لإجراء عملية تفاوضية، تتابع بالمرونة السياسية والإبداع الدبلوماسي، أن يولد اتفاقا يراعي مصالح جميع الدول الأعضاء والمناطق. وهذه الرغبة العامة في حل تفاوضي متفق عليه كانت واضحة في اجتماع تناول وجبة الطعام في ٢٠ أيلول/سبتمبر التي استضافها رئيس باكستان ورئيس وزراء إيطاليا. ونحن على ثقة، السيدة الرئيسة، بأنكم ستقودون هذا الجهد لفتح باب المفاوضات ابتغاء التوصل إلى حل متفق عليه للإصلاح الشامل لمجلس الأمن.

والمسعى لإدخال الإصلاح في إدارة الأمم المتحدة وأمانتها العامة ولاستعراض الولايات القديمة ثبت أنه مسعى كبير. وكان من دواعي شرفي أن أشارك في رئاسة ذلك المشروع، أولا مع زميلي الكندي السابق والآن مع السفير ديفيد كوني ممثل أيرلندا.

وممارسة استعراض الولايات ولّدت معلومات غزيرة عن الولايات التي دامت خمس سنوات والتي يبلغ عددها زهاء عشرة آلاف وأقرتها الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة. غير أننا لم نتمكن في الجمعية العامة من تجاوز النظر في الولايات الـ ٤٠٠ التي دامت خمس سنوات والتي لم تجدد. ونقل الرئيسان المشاركان إلى سلفكم، سيدتي، أن المبادئ التوجيهية التي عمّماها أتاحت الإمكانية المثلى لمواصلة هذه الممارسة التي تتطلب الجدّ وتستغرق الوقت. إننا سنكون بحاجة إلى أن نقرر بنهاية السنة ما إذا كان ينبغي إجراء استعراض الولايات وكيفية إجرائه.

وثمة حاجة بالمثل إلى التوخي الموضوعي والدقيق لإصلاحات الأمانة العامة والإدارة، واضعين نصب أعيننا مصالح جميع الدول الأعضاء. والكفاءة والفعالية مرغوب فيهما، والجميع يؤيدونهما. ولكن أي جهد لزيادة تآكل السلطة المالية وسلطة الميزانية للجمعية العامة ستقاومه أغلبية الدول الأعضاء.

وأداء الأمم المتحدة وفعاليتها يعتمدان على العوامل الحاسمة التالية: أولا، نوعية مواردها البشرية؛ ثانيا، الموارد المالية المتاحة لدعم أنشطتها؛ ثالثا، السلطة التي أوكلتها الدول الأعضاء إلى المنظمة؛ رابعا، الإرادة السياسية لدعم البرامج والأنشطة المتضمنة في ولايتها. وينبغي لجميع الجهود الرامية إلى إصلاح الأمم المتحدة أن تضمن توافر هذه الشروط المسبقة لمنظمتنا ولأميننا العام الجديد.

إن الذين سعوا لإرساء دور مركزي للأمم المتحدة في شؤون العالم كثيرا ما اضطروا إلى التنازل عن مثاليتنا العليا في مواجهة حقائق القوة. لكن لا ينبغي لهذا أن يهز إيماننا بأنه يمكن تأمين السلام المستدام والازدهار العالمي بإعطاء المبادئ أولوية على القوة. فالعالم بحاجة إلى أمم متحدة لا تعكس دائما واقع القوة الفظ وغير العادل. والعالم يحتاج إلى أمم متحدة تعمل بسلطة أخلاقية ومصداقية. العالم يحتاج إلى أمم متحدة يمكنها أن تقف إلى جانب الضعفاء ومن لا حيلة لهم، وتشكل قوة من أجل الموضوعية والإنصاف والمساواة والعدالة في إدارة العلاقات الدولية.

السيد سين (الهند) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، نهنئكم على انتخابكم وعلى الكفاءة التي تديرون بها أعمال الدورة الحادية والستين. ونؤكد لكم تعاوننا البناء معكم. ونشكر الأمين العام على هذا الاستعراض الشامل لأهم إنجازات المنظمة وتحدياتها خلال السنة الماضية.

كما يوضح التقرير، أشرف الأمين العام على العديد من إنجازات المنظمة في السنوات العشر الماضية. ومؤتمر قمة الألفية، الذي أدى إلى اعتماد إعلان الألفية والأهداف الإنمائية للألفية، جرت متابعته في السنة الماضية من خلال الاستعراض الخمسي واعتماد الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتنطوي الأهداف الإنمائية للألفية على رؤية يمكن قياسها لحقوق اقتصادية واجتماعية هامة معينة. وبهذا المعنى، تحمل تلك الأهداف الحق في التنمية. والشراكة العالمية من أجل التنمية، كما وردت في إعلان الألفية، وأعيد تأكيدها في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، هي أساسا التزام بجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة للجميع، وينبغي لنا التوصل إلى توافق واسع على الوفاء بالوعد.

ويذكرنا التقرير بحتمية تنفيذ الشراكة العالمية من أجل التنمية؛ وبالحاجة إلى التركيز المعزز على بناء السلام؛ وضرورة الاهتمام المتزايد بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وأود أن أقول هنا أنه حتى يتحقق انخفاض حاد في هشاشة الوضع، وازدياد حاد في مستوى الرفاه على امتداد القارة الأفريقية وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا يمكننا أن نفاخر حقا بأي مقياس بارز للنجاح. وينبغي لنا التركيز على المسائل الصحية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل، وعلى الحاجة إلى تدعيم الأمم المتحدة وجعلها منظمة قوية وحيوية، تلبي احتياجات الحاضر، ومن ضمنها احتياجات البلدان النامية، التي تشكل الأكثرية الساحقة في المنظمة.

وجدير بالذكر أن ما تحقق في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ كان على مستوى تضامن البلدان النامية. ويبقى هذا الإنجاز هاما في تنفيذ الالتزامات الواردة في الوثيقة الختامية للقمة العالمية؛ والتوافق الذي تم التوصل إليه في سياق متابعة التنمية مؤشر على ذلك.

والتنمية هي المسألة المركزية بالنسبة للبلدان النامية. والفقر والصراعات ليسا الإرث الوحيد للماضي الاستعماري فحسب، لكنهما ظاهرتان ناجمتان عن السياسات الهيكلية للمؤسسات المالية الدولية أيضا. فالنظام الدولي الحالي يأخذ من الفقراء: فقد واصل صافي التحويلات من البلدان النامية ارتفاعه للسنة الثانية عشرة على التوالي، بحيث بلغ أكثر من ٤٥٠ بليون دولار. وبدون معالجة مشاكل التنمية التي

تواجهها الأكثرية الساحقة من أعضاء الأمم المتحدة، لا يمكن تحقيق السلام بمعناه الكامل. ويشير تقرير الأمين العام إلى أنه منذ مؤتمر قمة الألفية عام ٢٠٠٠، كان التقدم متفاوتا، والمستويات الراهنة للحرمان الإنساني ظلت مترنحة. وتحقيق الشراكة العالمية من أجل التنمية – الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية – حتمية ثابتة.

ولا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بدون تحقيق نسبة ٠,٧ في المائة من هدف المساعدة الإنمائية الرسمية في مهلة محددة أو بدون تمويل إبداعي، وإلغاء أكبر للديون، ووصول معزز للأسواق وإدارة اقتصادية عالمية محسنة. ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية المتراكمة سجلت رقما قياسيا بلغ ١٠٦ بلايين دولار عام ٢٠٠٥، فإن جزءا صغيرا فحسب من تلك الزيادة الإسمية شكل فعليا تمويلا إضافيا لدعم استثمارات حقيقية في بلدان هي في أمَس الحاجة إليها.

إننا نرحب بالاتفاقية التي تم التوصل إليها لرصد الوفاء بالالتزامات الرامية إلى توفير المساعدة الإنمائية. والهند تؤيد جميع مبادرات تقديم الدعم للبلدان المتدنية الدخل، بما فيها بلدان في أفريقيا، حيث تفرض أعباء الديون قيودا خطيرة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم أيضا أن يُستكمل إلغاء كتلة الديون بزيادة حادة في المساعدة الإنمائية الرسمية.

ومعالجة المسائل المنهجية ضرورة عملية ملحة. وكما أعيد التأكيد في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، وكما اتفق عليه لاحقا في سياق متابعة التنمية في تموز/يوليه الماضي، هناك منطق سائد لدى الأمم المتحدة بتحديد وجهة الإصلاح الشامل للنظم المالية والنقدية والتجارية الدولية. والعجز الديمقراطي في الهيكل المالي الدولي لا يمكن معالجته إلا من خلال إصلاح جوهري لهيكل الحصص، باعتباره ضرورة مطلقة لمصداقية المؤسسات المالية الدولية ومشروعيتها.

وينبغي للأمم المتحدة تشجيع مزيد من الخطوات الفعالة المحددة المدة للمرحلة الثانية من إصلاح حصص صندوق النقد الدولي بدون إبطاء، بما في ذلك إجراء مراجعة أساسية للمعادلة وزيادات الحصص اللاحقة لجميع البلدان المنقوصة التمثيل، فضلا عن تنقيح أحكام صندوق النقد الدولي.

إن تعليق جولة الدوحة للمفاوضات التجارية يبعث على القلق. فتحقيق المقتضيات الإنمائية في جدول أعمال الدوحة الإنمائي، وإطار عمل تموز/يوليه، وإعلان هونغ كونغ الوزاري، أمر حاسم للبلدان النامية، والمبدأ السائد للمعالجة الخاصة والمتنوعة يبقى حتمية ثابتة. وسيكون التعبير عن الإرادة السياسية للبلدان المتقدمة النمو ضروريا إذا أردنا إنقاذ المفاوضات.

وعلى الرغم من الدعم السياسي الواسع، لا يزال من الضروري إعطاء وجهة سياسية واضحة لمنظمة التجارة العالمية، وهو ما لم يكن ممكنا في اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وهنا، أود أن أقول إن مشاكل البلدان النامية، التي تعزى أحيانا إلى التحرير غير الكافي أو الفساد، هي في الحقيقة، بسبب تراجع الدول المتقدمة النمو عن الوعود التي تعهدت بها.

وفي الحقيقة، إن تاريخ المفاوضات التجارية هو تاريخ وعود لم تتحقق وضمائر مكلومة. ففي جولة أوروغواي، تعهدت البلدان المتقدمة النمو بالإلغاء التدريجي لحصص النسيج وإلغاء الإعانات الزراعية مقابل قبول البلدان النامية تعريفات أدنى وأنظمة جديدة كالاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية. وقد استغرق تنفيذ الوعد الأول عشر سنوات؛ ولم يتحقق بعد

الوعد الثاني – إلغاء الإعانات الزراعية. وهذا يعادل دفن إعلان بونتا دل إستي. لذا، فإن جولة الدوحة تحتاج إلى نوع من الزخم من الأمم المتحدة بغية استعادة التوازن. وهذا ما يجعل دور الأمم المتحدة في الوقوف بثبات وراء إصلاح وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي – وهي مسألة سأتناولها في وقت لاحق – حتمية قصوى.

ولا يمكن تحقيق أولوية التنمية على جدول الأعمال العالمي إلا إذا كان للأمم المتحدة السبق في وضع جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. والمشكلة هي إصلاح الأمم المتحدة – استعادة النهج الذي تقوده المنظمة والموجه نحو التنمية. فالمطلوب هو إشراف الأمم المتحدة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي وتعزيز إصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية من خلال جمعية عامة نشطة ومجلس اقتصادي واجتماعي معزز، فضلا عن مجلس أمن قد تم إصلاحه بصورة شاملة. وما لم نكن مشاركين بنشاط في هذه المهام، فلن نستطيع تصحيح الخلل، وضمان ألا يكون هناك بلد ضعيف جدا. لا يمكنه التأثير على الأمم المتحدة، وأن جدول الأعمال الاقتصادي موجه نحو التنمية حقا، وأن القوانين تضعها الجمعية العامة.

وهنا، أود أن أقول إنه فيما يتصل بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، هناك كتاب وضعه مؤخرا جوزيف شتيغلتز، يوصي تحديدا بأن تتعهد الأمم المتحدة – المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الجهاز المعني هنا – بإجراء مراجعة منتظمة لحسابات المؤسسات الاقتصادية الدولية، وتنفيذ تقييم منتظم لأداء تلك المؤسسات.

في الحقيقة، إنه يقول أيضا إن على المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقوم بدور حاسم ومركزي في صياغة جدول الأعمال الاقتصادي العالمي. ونرى هنا أن المنتديات الإنمائية التي أنشئت في إطار ذلك المجلس يمكنها أن تقوم بدور هام.

لقد أكد مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ الحاجة إلى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتمكينه من أداء دور أساسي في تنشيط التعاون الدولي من أجل التنمية، فضلا عن تعزيز اتساق وتنسيق السياسات العامة بين الوكالات. وهناك حاجة إلى إتمام المفاوضات حول هذه المسألة بسرعة، وكذلك إبداء الإرادة السياسية لتمكين المجلس الاقتصادي والاجتماعي من تنفيذ ولايته كما وردت في الميثاق، والإسهام في الجهود المبذولة لبناء السلام وتوطيده في البلدان الخارجة من الصراع، وفق الاتفاقات التي تم الوصول إليها لدى إنشاء لجنة بناء السلام.

وبالمثل، في سياق تعزيز دور الجمعية العامة وسلطتها، يستدعي الأمر إجراء مشاورات مبكرة حول إعادة إنشاء الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط الجمعية العامة.

إن الجمعية العامة أفضل من يضمن أن يكون المرشح المقترح لمنصب الأمين العام حساسا تجاه احتياجات البلدان النامية.

ويمكنني أن أذكر هنا أن المؤسسات الاقتصادية الدولية، شأنها شأن مجلس الأمن، أنشئت عام ١٩٤٥ وهي تحمل وصمة ذلك العام. إنها حقا أندية للأغنياء والأقوياء، وتلعب وفق قواعد رابطة المدرسة القديمة. وهذا واضح في أن أغنى البلدان – في الحقيقة، بلد غني واحد – يملك فعليا حق النقض في صندوق النقد الدولي، كما رأينا في مؤتمر سنغافورة مؤخرا، حيث استطاع بلد قوي واحد أن يُعين رئيس البنك الدولي، ويشارك أوروبا الغربية في أعلى منصبين في صندوق النقد الدولي. فهل استخدام حق النقض وإجراء التعيينات في مجلس الأمن يختلفان عن ذلك في شيء؟

نجد الإجراء ذاته مطبقا بحذافيره في مجلس الأمن، وهذا ليس حدثا عابرا ولا مصادفة، بل إنه جزء من نمط راسخ. والجمعية العامة لم تكن قادرة على إعادة إنعاش نفسها من خلال قرار هذا العام، ٢٦٨/٦٠، الذي لا يزال في الحقيقة رسالة لا حياة فيها كالقرار ٢٤١/٥١ لعام ١٩٩٧. وهذا ما يبعث على بعض القلق لدى البلدان النامية التي تُشكل الأكثرية الساحقة التي ينبغي للأمم المتحدة في الحقيقة أن تستجيب لها. وإذا لم تستطع البلدان النامية تفادي الجري وراء المكاسب الفورية الزائلة في جوهر طبيعتها، فمن المرجح أن تفلت هذه المنظمة من أيدي تلك البلدان، ومن الأرجح أن نتضاءل حتى نستقر في حواشي النسيان، وتتضاءل معنا الجمعية العامة من خلال تكيفها المتواصل مع التوقعات المتدنية باستمرار، لتأخذ دور المتفرج السلبي.

من هنا جاءت الأهمية القصوى، وهذا ما أكرره، لإعادة إنعاش الجمعية العامة، وإعادة إنشاء الفريق العامل المعني بتنشيط الجمعية، والوقوف بثبات عند إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي، من حيث ارتباطه ببناء السلام في البلدان المعرضة للصراع أو تلك الخارجة منه، فضلا عن دوره المركزي في إصلاح ومصداقية الاقتصاد الدولي، والمؤسسات المالية والتجارية.

إن الأحداث المأساوية الأخيرة التي جرت في لبنان، والركود في عملية السلام في الشرق الأوسط سلطا الضوء على الفشل المتزايد لمجلس الأمن، الذي عينه الميثاق مسؤولا أساسيا عن المسائل المتصلة بالسلام والأمن. والمشاكل الرئيسية التي تحدق بحفظ السلام ليست فقدان الموارد أو حتى الموظفين، لكنها وجود مجلس أمن غير تمثيلي، يفتقر إلى الإرادة السياسية للعمل، وحين يعمل، يكون عمله بصورة غير كافية مطلقا. ويتعين على المجلس أيضا أن يعزز مشاركته في عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، يذكر تقرير الأمين العام أن العدد الأكبر من القوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام يأتي من إسهامات البلدان النامية. وهذه صورة محزنة عن رغبة مجلس الأمن في تقاسم عبء الحفاظ على السلام والأمن الدوليين.

ليست صدفة عابرة أن يشير تقرير الأمين العام إلى تعزيز المشروعية والحاجة الملحة إلى الإصلاح لضمان أهمية ومصداقية مجلس الأمن. ونحن نتفق معه على أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يكون أكثر تمثيلا للوقائع الجيوسياسية الحالية، وأكثر كفاية وشفافية في أساليب عمله. وهناك إقرار واسع بأنه ما من إصلاح كامل للأمم المتحدة بدون إصلاح مجلس الأمن. ولا يكفي أن يكون المجلس أكثر تمثيلا، بل ينبغي له أن يكون فعالا، إذا أريد له أن يصبح قادرا على أن يؤدي بصورة مرضية الدور الذي أوكله إليه الميثاق.

والمناقشات الأخيرة في الجمعية العامة حول إصلاح مجلس الأمن، التي جرت في ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ (انظر A/60/PV.94-PV.96)، أعطت إشارة واضحة إلى أن ”الحافز للإصلاح لا يزال سليما، وأن الإبقاء على الأمر الواقع غير مقبول. ولا تزال البلدان النامية ضعيفة التمثيل في المجلس بصورة صارخة، مع أن معظم القرارات التي يتخذها تؤثر مباشرة على تلك البلدان. وهكذا، تواصل هذه البلدان مجابهتها للتحديات المنهجية الأساسية نفسها التي جعلتها تلتقي معا في الستينات من القرن الماضي؛ والواقع أن الأجواء اليوم أشد قساوة من جوانب عديدة. فصوت تلك البلدان وتعزيز مكانتها في المسرح الدولي أمر حيوي لتهيئة ميدان العمل.

لذا بات حتميا لأي توسيع أو إعادة هيكلة للمجلس الدولي أن تشمل البلدان النامية، بكلتا فئتي الأعضاء، الدائمين وغير الدائمين. وإننا ملتزمون بإجراء مشاورات مكثفة مع بقية البلدان النامية، بروح تضامنية، وبالعمل الدؤوب على مبادرة جنوبية لإصلاح المنظمة بأسلوب

يعكس طموحات البلدان النامية ويضمن أن تُصبح الهياكل المستصلحة أكثر استجابة لحاجات تلك البلدان، في مجالات تتراوح من التنمية إلى السلام والأمن، مرورا بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وإعادة إنعاش الجمعية العامة وإجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن.

ينبغي أن أقول إننا في حالة لبنان، وحالة الركود في عملية سلام الشرق الأوسط، قد شهدنا عدم فعالية مجلس الأمن. وفي الحقيقة، ذكّرني ذلك بإمبراطور روما القديم نيرون، الذي كان مبتهجا بينما كانت روما تحترق. وبالمصادفة، ليست هذه إشارة إلى مجموعة الاتحاد من أجل تواق الآراء. فهذه الظاهرة ليست عابرة. إنها ببساطة ملازمة لتركيبة مجلس الأمن، لأن بعض الأعضاء الخمسة الدائمين يعانون من الأمر نفسه، ''فضيلة'' يتقاسمونها، في الحقيقة، مع القياصرة الروس، والبوربون الفرنسيين وآل ستيوارت الانكليز: إنهم بعانون من تجميد الحاضر، وهو اعتقاد بأن المؤسسات البشرية لا يمكن أن تتغير. وأن يحدث هذا التغيير الجوهري، لن يمكننا التغلب على المشاكل الأساسية التي تجابه هذه المنظمة في ميدان بعد آخر، بما في ذلك بناء السلام، أو حتى تشكيل لجنة بناء السلام، كما رأينا.

تحدث بعضهم مؤخرا عن حل مؤقت. مؤقت بالنسبة لأي شيء؟ ليس لحل طويل الأجل حتما. ويبدو أن القصد المتعمد يرمي إلى حل مؤقت ليمنع فعليا الحل الطويل الأجل، ويمنع تحقيق التوازن. كما يمنع تنفيذ إصلاح حقيقي وشامل في مجلس الأمن، ليضمن أننا باقون على حالنا. وفي الحقيقة، إن الحل المؤقت غير مطلوب أبدا، وسبب ذلك بسيط: لأنه لدينا حل مؤقت. وهذا الحل واضح جدا. فبالنظر إلى الضرورات السياسية الراهنة، وبموجب الأحكام ذات الفعالية في ميثاق الأمم المتحدة، نحن قادرون على انتخاب الأعضاء غير الدائمين. ويتعين علينا انتخاب الأعضاء الذين يستجيبون لحاجات الأكثرية الساحقة من البلدان النامية، ويستجيبون لصرخة الملهوف والصغير والضعيف والمهمش ودم المذبوح، وأصوات الأسير، وللأرواح المفقودة التي لا تُحصى. فهؤلاء الأعضاء وحدهم يمكنهم أن يوجدوا قدرا معينا من التوازن، ويفتحوا الحلقة السحرية بالحد الأدنى، لكي تكون هناك بداية على الأقل في مجلس الأمن. لذا، إن انتخاب الأعضاء غير الدائمين – يُشكل في الحقيقة حلا مؤقتا.

لهذا، إن ما يتعين علينا العمل لأجله هو، في الحقيقة، حل طويل الأجل – حل يجعل هذه المنظمة أكثر استجابة للبلدان النامية، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بمبادرة من الجنوب: إننا نعلم، مثلا، كيف فرض الحد الأعلى من الإنفاق. لقد فرض بتوافق الآراء. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع القلق بشكل خاص تعليق مفاوضات جولة الدوحة الإنمائية.

وفيما يتعلق بمسألة الحماية البيئية والاتساق على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والشؤون الإنسانية والبيئة، نرجو أن تأتي هذه الدورة بتقدم مطرد ومن ثم تسهم في إحداث تغييرات هيكلية مفيدة على المدى الطويل. ويجب أن نجد الطرق لتبسيط الهيكل المؤسسي الحالي وإدماجه، لكي يسمح باستخدام الموارد بشكل أكثر كفاءة، ويزيد التعاضد إلى أقصى حد، ويجعل المنظومة أكثر شفافية وأقرب إلى الفهم. ويندرج مجال منع نشوب الصراع أيضا تحت فئة المواضيع التي نشهد فيها كثيرا من الكلمات، ولا نزال ننتظر إجراءات فعلية. وقد تلقينا مؤخرا تقرير الأمين العام عن هذه المسألة واعتمدنا قراراً فاصلا بشأن منع نشوب الصراع في الدورة السابعة والخمسين. وينبغي أن تركز هذه الدورة بالتالي على كيفية تعزيز الأدوات المتاحة للأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراع. ونهنئ إدارة الشؤون السياسية على إنجازها الذي يرمي إلى جعل الدعم لجهود الوساطة أكثر منهجية. فتلك من المهام الرئيسية لهذه المنظمة التي

يجب أن تكرس لها الجمعية العامة مزيداً من الموارد في ميزانيتها العادية.

وتعرب ليختنشتاين عن ترحيبها باعتماد استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مؤخراً. وتبرز تلك الوثيقة تصميمنا على التعاون في مكافحة الإرهاب، وتمثل نموذجا آخر لتنشيط حقيقي للجمعية العامة من خلال اتخاذ قرارات هامة. ونرجو أن تكون الدول الأعضاء الآن مستعدة لاتخاذ الخطوة التالية في هذا الشأن والتغلب على الخلاف المتبقي بخصوص إعداد مشروع الاتفاقية الشاملة. والمسائل المعلقة لا ترتبط بالعبارات المقترحة وآثارها القانونية بقدر ارتباطها بتفسيرها السياسي. وبالتالي لن يقرّبنا من النجاح سوى تضافر الجهود على أرفع المستويات. وفيما يتعلق بمسألتي نزع السلاح وعدم الانتشار، ومشكلة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فقد حان الوقت لتدارك الأمر والبدء من جديد. وينبغي أن تمتدي المفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح بروح التعاون التي تسود في جهودنا الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على أسلحة الدمار الشامل. وقد تمخضت الدورة السابقة عن وعود متفاوتة في هذه المجالات، ناهيك عن تنفيذ تلك الوعود.

وتشعر ليختنشتاين بالسرور البالغ لأن مبادرة النظر في بند جدول الأعمال المتعلق بسيادة القانون على الصعيدين الدولي والوطني تلقى قبولاً كثيرا من الدول الأعضاء الأخرى. ويسد هذا البند الجديد فجوة في جدول أعمال الجمعية العامة، مما يثير الدهشة بعض الشيء، بالنظر إلى الأهمية التي أولاها كل من الدول الأعضاء والأمين العام لهذا الموضوع في الماضي. ونتوقع أن تؤدي مناقشة الجمعية العامة لهذا البند في نهاية المطاف إلى تقوية إجراءات الأمم المتحدة في هذا المجال، ولا سيما في بناء القدرات لتحسين إدماج القانون الدولي في القوانين المحلية. علاوة على ذلك، ننتظر من هذه الدورة أن تواصل تعزيز العلاقة التعاونية بين الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. ولا يزال يتعين عمل الكثير لتحسين التفاهم المتبادل لدور كل من هاتين المنظمتين، مما يمكن أن يؤدي إلى كثير من التعاضد. وينبغي أن تؤدي هذه الإجراءات إلى نتائج ملموسة في مجال التحقيق والملاحقة القضائية، بما في ذلك بشأن المواد التي يحيلها مجلس الأمن إلى المدعي العام.

وقد أعلن منذ أمد طويل عن دخول حقوق الإنسان إلى حيز التنفيذ، ولا يزال هذا صحيحا، ولكن عمل الأمم المتحدة في هذا المجال يخضع أيضا لجهود إصلاح مكثفة. وتتيح لنا هذه الدورة فرصة لمواصلة تعزيز مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وللمضي في بلورة فكرنا بشأن إصلاح نظام الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ويلزم أن يجد مجلس حقوق الإنسان في أعماله العلاقة الصحيحة مع الجمعية العامة، ولدينا ثقة بأن هذه العلاقة ستجسد الآمال الكبار التي نعقدها جميعا على هذه الهيئة الجديدة.

ومع أننا أحرزنا قدرا كبيرا من التقدم في المجال الإنساني في عام ٢٠٠٥، وبخاصة من خلال إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، لا تزال توجد تحديات كبيرة. وينبغي أن تكرس هذه الدورة جهودا قوية لمواصلة الأخذ بنهج أكثر توازنا في إيصال المعونة الإنسانية وحماية المدنيين. وسيكون إحراز التقدم في هذا المجال أيسر بالتأكيد لو تمكنت الجمعية العامة من إدماج النظر في بنود جدول الأعمال المتعلقة بالشؤون الإنسانية.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، نلاحظ وجود حد أدنى من الاتفاق على أقل تقدير، ولابد من عمل شيء بشأنه. ومع ارتياحنا لأن المبادرة التي اضطلعنا بها بالاشتراك مع الأعضاء الآخرين في مجموعة البلدان الصغيرة الخمسة تظهر بعض آثار إيجابية، نرى أن على الجمعية أن تستأنف

المناقشات الجادة بشأن مسألة زيادة عدد الأعضاء. ولن يتسنى هذا إلا بالتخلي عن بعض المواقف المترسخة من الماضي لصالح فكر جديد أكثر وجاهة من الناحية العملية. وتظهر الخبرة السابقة أن هذا مجال يلزم فيه قيادة جديدة ونتطلع إلى العمل بالتعاون معكم في هذا الشأن.

ويجب تناول إصلاح الإدارة واستعراض الولايات وغير ذلك من المسائل الإدارية التي تؤثر في الأمانة العامة على نحو يتجنب التركيز على التفاصيل ويراعي أن هذه المنظمة لم تعد مجرد مرفق لخدمة المؤتمرات. ويلزم أيضا إحراز تقدم في مسألة تمويل الخطة الرئيسية للأصول الرأسمالية.

وتنشيط الجمعية العامة ليس مجرد مسألة تقنية؛ فهو مسألة إرادة سياسية. ورغم ذلك، يستلزم تنفيذ القرارات السابقة بشأن تنشيط الجمعية العامة معرفة مؤسسية وينبغي تنسيقه بواسطة مركز تنسيق في مكتب رئيس الجمعية العامة. أما عن الأمور غير التقنية، فالدول الأعضاء مسؤولة عن حسن استخدام وقت اجتماعها في الدورة الحادية والستين لكي تخرج بمقررات وقرارات ذات أهمية حقيقية. والمواضيع التي أجملتها من فوري فيها من المواد لذلك ما يفيض عن الكفاية.

السيدة بلوم (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): اسمحوا لي أولا بتهنئتكم على الكيفية الطيبة التي تديرون بها مناقشات الجمعية. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقديمه تقريره عن أعمال المنظمة.

ويدرك وفدي أن شيئا من التقدم قد أحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتظهر مرفقات تقرير الأمين العام أن تقدما قد حدث في جميع مناطق العالم، حتى لو كان بسرعات مختلفة. ورغم ذلك ما زال هناك الكثير مما يجب عمله. ويلزم قدر أكبر من الإرادة السياسية للانتقال من الالتزامات إلى العمل، خاصة في تعبئة المساعدة الإنمائية الرسمية وفي تحرير الأسواق الدولية لإتاحة إمكانيات عادلة واسعة للنفاذ إليها. وفي كولومبيا، كما ذكر الرئيس أوريبي مؤخرا في هذا المنتدى:

> ”التماسك الاجتماعي، والتغلب على الفقر، وبناء العدالة آمال ضرورية لديمقراطيتنا. ففي عام ٢٠٠٢، أصاب الفقر ما يقرب من ٦٠ في المائة من السكان؛ وفي ٢٠٠٥ هبطت نسبته إلى ٤٩ في المائة. سنفعل كل شيء ممكن لكي لا تتجاوز النسبة ٣٥ في المائة في عام ٢٠١٠ ونبلغ هدف الـ ١٥ في المائة بحلول عام ٢٠١٩...“. (A/61/PV.14)

ونحن مصممون على تحقيق التغطية الكاملة في التعليم الأساسي والرعاية الصحية، على مدى السنوات الأربع القادمة، فضلا عن إحراز تقدم في الصرف الصحي الأساسي بتوسيع برامج الإسكان توسيعا هائلا للمجتمعات السكانية المنخفضة الدخل بالمناطق الريفية والحضرية.

وسوف تتمكن خمسة ملايين أسرة من الاستفادة ببرامج الائتمانات البالغة الصغر.

وتستلزم هذه الجهود في كولومبيا والبلدان النامية الأخرى تهيئة بيئة دولية مؤاتية وتوفير المساعدات التقنية والمالية في عدد من المجالات ذات الأولوية. لذلك، من الضروري أن يعالج المجتمع الدولي الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية وجميع الأهداف المنبثقة عنه بمزيد من الحسم والالتزام. ونؤكد مجددا أهمية إيجاد الظروف الضرورية لاستئناف جولة مفاوضات الدوحة والانتهاء منها.

ويمثل إنشاء لجنة بناء السلام خطوة هامة لمنع البلدان من السقوط من جديد في هوة الصراع، وذلك في جملة أهداف أخرى. ونرجو أن تفي اللجنة بالأمل المعقود عليها في تحقيق نتائج أكثر فعالية ومصداقية في هذا المجال.

وتعرب كولومبيا عن تقديرها للتقدم المحرز في مجال مكافحة الإرهاب منذ اجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، الذي أدان الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، أيا كان مرتكبوه وأينما كانوا ومهما كان الغرض من ارتكابه. وشاركت كولومبيا فعليا في وضع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وسنظل نسهم في متابعتها وتنفيذها. ونرحب بإنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، التي يشير إليها الأمين العام في تقريره. كما نؤيد مبادرة إنشاء مركز تنسيق في الأمانة العامة لتنسيق حملة يضطلع بها المجتمع المدني لمكافحة الإرهاب.

وتؤكد كولومبيا ضرورة مهاجمة مصادر تمويل الإرهاب. لذلك، من دواعي سرورنا أن تدعو استراتيجية مكافحة الإرهاب إلى زيادة التعاون في التصدي للجرائم التي يمكن أن ترتبط بالإرهاب، كالاتجار في المخدرات غير المشروعة والاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة، إلى غير ذلك من المظاهر الأخرى للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ولا يزال انتشار الأسلحة الصغيرة، كما يشير تقرير الأمين العام، يشكل خطرا في كثير من بقاع العالم. ومن دواعي الأسف أن نتائج الاجتماع الأخير الذي عقد لاستعراض تنفيذ برنامج العمل في هذا المجال كانت غير مشجعة. وستواصل كولومبيا الإصرار على تنفيذه؛ وسنقترحه مرة أخرى خلال الدورة الموضوعية للجنة الأولى.

وتقدّر كولومبيا الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في مجال المساعدات الإنسانية. ونسلم بالنتائج التي تحققت في السنوات الأخيرة، بما فيها إنشاء الصندوق المركزي للاستجابة لحالات الطوارئ، بوصفه إسهاما في التصدي لحالات الطوارئ المفاجئة في الوقت المناسب. ويجب أن تدرس الدول الأعضاء نهج المجموعات الجديد، الذي ننتظر تقريرا تفصيليا عن الاقتراح الخاص به من الأمانة العامة. وعلى أي حال، يجب أن يسترشد مكتب تنسيق المساعدات الإنسانية باحتياجات الدول التي يتعاون معها ويجب أن يحصل على موافقتها دائما.

ولكي تتسم المساعدة الإنسانية بالكفاءة والفعالية، يجب أن تحكمها المبادئ التوجيهية المتمثلة في النزاهة والحيدة والإنسانية. ويجب أن توجد إمكانية للمساءلة أمام الدول الأعضاء من خلال الجمعية العامة. وفي هذا المجال، تولي كولومبيا تقديرا خاصا لأعمال لجنة الصليب الأحمر الدولية، التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تستقي منها دروسا هامة.

وفي هذا الصدد، تعلق كولومبيا أهمية حيوية على التشاور في الوقت المناسب بين الوكالات التابعة للمنظومة وحكومات البلدان التي تحتفظ بوجود فيها، وذلك لكفالة توافق برامج الأمم المتحدة وأنشطتها الإنسانية مع الخطط والسياسات الوطنية. ويجب تطبيق نفس المعيار على الأنشطة في مجال منع نشوب الصراعات. فالحوار والتنسيق عن كثب مع الدول يكفلان استدامة المساعدة الإنسانية، تحقيقا لمنفعة المجتمعات السكانية المتضررة.

ويمثل تعزيز آليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية هدفا تلتزم كولومبيا بتحقيقه التزاما كاملا. وسيواصل بلدي الاضطلاع بدور نشط في مختلف عمليات الإصلاح وسيحاول أن يكفل لها أن تؤدي إلى جعل المنظمة أكثر شفافية وتمثيلا وفعالية وكفاءة.

ونترقب باهتمام التقرير المتعلق بالاتساق على نطاق المنظومة. ولدينا ثقة بأنه سيتضمن توصيات محددة تجعل في الإمكان تصحيح التشتت في المنظومة وتحسين أدائها، مع المحافظة على استقلالية ونزاهة كل عنصر من عناصرها الرئيسية: البيئة والمساعدات الإنسانية والتنمية. وينبغي التشديد بنوع خاص على قدرة المنظمة على دعم تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها أهداف الألفية.

ويشدد الأمين العام في الفرع المتعلق بالدوائر الجماهيرية العالمية من تقريره على أهمية المجتمع المدني في الساحة الدولية. وفي كولومبيا، يشارك المجتمع المدني مشاركة فعالة في مختلف العمليات والمناقشات، وجميع وجهات النظر تضمن من يستمع لها في إطار من التمثيل العريض والديمقراطي. لذلك، فإننا نؤيد أيضا مشاركة المجتمع المدني بدوره في إكمال عمليات الأمم المتحدة ودعمها، وفقا للإجراءات والشروط التي يحددها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتنان حكومة كولومبيا للجهود التي يبذلها الأمين العام. فليست مهمته سهلة. وقد كانت إنجازاته كثيرة على مدى فترة ولايته، وهو يترك إرثا هاما لمواجهة التحديات الكثيرة التي ما زال يتعين علينا أن نواجهها.

السيد كواسورين (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): اليوم، في هذه الجلسة العامة، تتاح لنا فرصة لدراسة التقرير السنوي العاشر المقدم من الأمين العام، السيد كوفي عنان، عن أعمال المنظمة (A/61/1 و Corr.1). وأود أن أنضم إلى من أعربوا عن تقديرهم للأمين العام لرؤيته الثاقبة وبعد نظره، وشجاعته، وقوته، وجهوده الدؤوبة لتحويل الأمم المتحدة بما يتلاءم مع القرن الحادي والعشرين. وقد أحرزنا في ظل قيادته الحكيمة قدرا كبيرا من التقدم في تنفيذ إعلان الألفية وخريطة الطريق إلى تنفيذه، وهي الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (القرار ١/٦٠).

وبينما نعمل على جعل الأمم المتحدة أداة عالمية بحق لتقديم الخدمات، يلزم أن نبذل قصارى جهدنا للتصدي لتحديات هذا العالم المتغير. ويعرب وفدي عن شكره للأمين العام على ترتيبه هذا التقرير تحت أربعة عناوين رئيسية مناظرة لأبواب الوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، يضاف إليها فصل خامس هو ”الدوائر الجماهيرية العالمية“.

وتعلق منغوليا أهمية كبيرة على دعامة التنمية في منظومة الأمم المتحدة. وخلال المناقشة العامة، تطرق رئيس وزرائنا بالمناقشة لجهودنا الوطنية وتدابيرنا الرامية إلى تنفيذ أشمل لالتزاماتنا بموجب إعلان الألفية والوثيقة الختامية لاجتماع القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

وأود أن أعرب عن تقديرنا للفريق القطري التابع للأمم المتحدة في منغوليا لمشاركته إيانا في سعينا لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وفي العام المقبل، سوف نبدأ في تنفيذ إطار الأمم المتحدة الجديد للمساعدة الإنمائية الذي يستغرق خمس سنوات، وقد جرى إعداده من خلال عملية تشاورية وثيقة للغاية بشأن أساس خطة العمل الاجتماعية الاقتصادية للحكومة المنغولية، التي تركز على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

ونؤيد الاقتراح الذي قدمه الأمين العام في تقريره باستحداث أهداف جديدة في إطار الهدفين ١ و ٥. ومن الأولويات العليا لدى حكومة بلدي كفالة العمالة الكاملة والمنتجة للسكان.

ودور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين قد اتسع اتساعا كبيرا خلال السنة الماضية. والأزمة في لبنان وتجربة القذائف التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ومسألة برنامج إيران النووي – استمر المجتمع الدولي في اعتماده على الأمم المتحدة لحل جميع هذه التحديات.

وأنشطة الأمم المتحدة في صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام نمت فأصبحت تمثل خدمة عالمية حقا في العقد الماضي. ومن المشجع أيضا أن نلاحظ أن أصحاب الخوذ

الزرق من البلدان النامية يتولون معظم مسؤوليات تلك الخدمة في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وتشارك منغوليا أيضا بنشاط في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وفي وقت سابق من هذه السنة شارك ٢٥٠ منغوليا من حفظة السلام، أول مرة، في عملية لحفظ السلام بولاية من الأمم المتحدة. وعلى الرغم من أن منغوليا حديثة العهد في ذلك، فإن إسهام بلدي في حفظ السلام في أيار/مايو الماضي وضعه في المرتبة ٣٩ من ١٠٩ دول أعضاء مساهمة بقوات.

وإذ تصبح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية وتعقدا، فإننا نبذل قصارى الجهد لكي نكون مستعدين لتوفير القوات وأيضا الأفراد الآخرين اللازمين لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ونحن ممتنون للأمين العام والمجلس الاستشاري على موافقتهما مؤخرا على تمويل مشروع منغوليا المقترح من صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية. وسيسهم المشروع في بلوغ المستوى الوطني للهدف ٩ الإضافي من الأهداف الإنمائية للألفية المتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وتبني الحكم الديمقراطي. ونظرا لأن الحكم الديمقراطي والسليم هو الإطار الشامل لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإننا نعتقد اعتقادا قويا أن إدماج الهدف ٩ من الأهداف الإنمائية للألفية في مجموعة الأهداف العالمية من شأنه أن يكون عمليا. وتتعلق بإجراءات منغوليا بشأن الهدف ٩ من الأهداف الإنمائية للألفية أهداف تشمل ضمان احترام حقوق الإنسان والحكم الديمقراطي وعدم التسامح إزاء الفساد. وأسهمنا مؤخرا بحصتنا المتواضعة في صندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.

وملاحظة الأمين العام في تقريره بأن المؤتمر الدولي للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة منتدى لدعم الديمقراطية في ١٢٠ بلدا تقييم صحيح للعمل الذي قامت به منغوليا خلال السنوات الثلاث الماضية بوصفها رئيسة للمؤتمر الخامس. وستواصل منغوليا مساعيها للنهوض بالقيم الديمقراطية على الصعيد الدولي عن طريق مشاركتها النشيطة في مجتمع الديمقراطيات وفي منتديات أخرى. وسيقدم بلدي تقريرا عن نشاطاته وسيسلم رئاسة المؤتمر لقطر التي ستستضيف المؤتمر السادس بعد أقل من شهر وسترأس الحركة.

والدورة الستون للجمعية العامة ستعتبر دورة بارزة، لأنها شهدت إنشاء لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان والصندوق المركزي للاستجابة لحالات الكوارث واعتماد الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالسيد يان إلياسون، الرئيس السابق للجمعية العامة، على قيادته.

إن تقارير الأمين العام كوفي عنان – ”برنامج للإصلاح“، في عام ١٩٩٧؛ و ”تعزيز الأمم المتحدة: خطة لمزيد من التغيير“، في عام ٢٠٠٢؛ و ”في جو من الحرية أفسح“، في عام ٢٠٠٥؛ و ”الاستثمار في الأمم المتحدة“، في عام ٢٠٠٦ – هي وثائق إصلاح حاسمة في عملية تعزيز المنظمة. وملف إصلاحه الشامل، الوارد في هذه التقارير، ساعد الأمم المتحدة وأمانتها العامة على الاستعداد للوفاء بمتطلبات القرن الحادي والعشرين وللتصدي لتحديات جديدة. ومما يستحق الثناء أن تدابير الإصلاح الإداري والتنظيمي التي تقع في نطاق سلطة الأمين العام نُفذت إلى حد كبير أو بدئ بالعمل على تنفيذها. ووفد بلدي مقتنع بأن الأمين العام القادم سيبلغ بعملية إصلاح الأمم المتحدة إلى مستويات جديدة.

إن وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥ بينت على نحو موجز الحاجة إلى حضور قطري أكثر فعالية وكفاءة وتماسكا وتنسيقا وذي أداء أفضل للأمم المتحدة.

ولدى منغوليا اهتمام بالغ بالمبادرات التي تعزز حضور الأمم المتحدة القطري عن طريق أفكار مبتكرة مثل ”أمم متحدة واحدة، وبرنامج واحد وفريق واحد“. وفي هذا الصدد نتطلع قدما إلى توصيات الأمين العام بشأن التماسك على نطاق المنظومة في مجالات التنمية والمساعدة الإنسانية والبيئة.

وفي سياق تعزيز الأمم المتحدة نؤيد دعوة الأمين العام إلى الإقرار بصوتي المجتمع المدني والقطاع الخاص بوصفهما من الفئات العالمية المسؤولة المعنية. وإذا وجه إسهامهما توجيها حسنا يمكنهما أن يشكلا أصلا قيما في عملنا يسهم في إيجاد عالم أكثر أمنا وازدهارا وعدلا.

وتؤيد منغوليا إقامة علاقة أقوى وأكثر تنظيما بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتسعى منغوليا إلى أداء دور أكثر نشاطا وأوسع نطاقا في منظمات إقليمية مثل المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والمؤتمر المعني بالتفاعل وتدابير بناء الثقة في آسيا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، وحوار التعاون الآسيوي. واتصلنا أيضا، لأول مرة، بالبنية الإقليمية الأوروبية، وأصبحنا مؤخرا الشريك الآسيوي الخامس لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

وعلاوة على ذلك، أود أن أتقدم بالامتنان إلى الدول الأعضاء التي أيدتنا في الانضمام إلى الاجتماع الآسيوي الأوروبي هذه السنة. ويحدونا الأمل في أن تطلعنا الذي دام وقتا طويلا إلى أن نصبح عضوا في التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ سيتحقق السنة القادمة بمساعدة بلدان المنطقة.

وليس في وسع منغوليا سوى القلق من عدم اليقين الأمني السائد في شمال شرقي آسيا. وتفتقر المنطقة دون الإقليمية إلى آلية لضمان الأمن والاستقرار على المستوى الحكومي. ولعل الوقت قد حان للبدء بالتفكير في إمكانية إجراء حوار على مستوى المسار ١، بدءا بالتبادل الحر للآراء في إطار الجمعية العامة.

وختاما، أود القول إن المناقشة العامة التي أجراها قادتنا بينت أنه تقوم الحاجة الآن إلى شراكة عالمية أكثر من أي وقت مضى. وإقامة شراكة عالمية بشأن التنمية والأمن وحقوق الإنسان هي الوسيلة الوحيدة في تحقيق الأهداف الواردة في إعلان الألفية ولتنفيذ وثيقة مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥، وأيضا لإحراز التقدم بالعمل النبيل الذي تقوم منظمتنا به.

ومنغوليا تبذل قصارى الجهد للقيام بواجباتها ومسؤولياتها وتتوقع أن تفعل الجهات الشريكة العالمية نفس الشيء.

السيد شينيو (اليابان) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أشكركم على دعوتكم إلى عقد هذه الجلسة لمناقشة تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة. لقد كانت الدورة الستون للجمعية العامة السنة الأولى من تنفيذ وثيقة نتائج مؤتمر القمة العالمي لسنة ٢٠٠٥. ورأينا بعض التقدم، بإنشاء مجلس حقوق الإنسان ولجنة بناء السلام ومواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح الأمانة العامة والإدارة.

وبند جدول أعمالنا الذي لم نفرغ من تناوله هو إصلاح مجلس الأمن. السيدة الرئيسة، من الضروري أن نتحرك قدما، مسترشدين بقيادتكم المقتدرة، فيما يتعلق بجميع بنود الاتفاق الذي توصل إليه القادة خلال الدورة الستين وتم توضيحه في الوثيقة الختامية.

لقد أكد الأمين العام في أكثر من مناسبة واحدة أنه لا يمكن إنجاز إصلاح الأمم المتحدة دون إصلاح مجلس الأمن. واليابان مصممة على مواصلة اتخاذ المبادرة بشأن هذه المسألة خلال هذه الدورة. وما تحتاجه الدول الأعضاء الآن هو اقتراح جديد – اقتراح خلاق ومقنع – من أجل التوصل

إلى قرار في وقت مبكر بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

ومنذ انضمام اليابان إلى الأمم المتحدة قبل ٥٠ سنة حققت سجلا رائعا فيما يتعلق بالقيام بالواجبات بوصفها دولة عضوا، بما في ذلك الاشتراكات المقررة. ومع ذلك، فإن اليابان تعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح هيكل جدول الأنصبة المقررة، هيكل يكون أكثر عدلا وإنصافا ويأخذ في الحسبان على النحو الواجب مركز ومسؤوليات كل دولة عضو. واليابان ستعمل يدا بيد مع الدول الأعضاء الأخرى لوضع تفاصيل هذا الهيكل، الذي سيجلب الاستقرار المالي إلى المنظمة.

ما فتئت اليابان، على مر السنوات القليلة الماضية، تعمل على الترويج لأهمية الأمن البشري كمفهوم يشدد على حماية الأفراد من التهديدات الموجهة إلى حياتهم وكرامتهم، وكذلك إلى قيمة ما يتمتعون به من قوة تمكينية فردية. وسنواصل، بشراكة مع البلدان المهتمة الأخرى، تعزيز الأمن البشري واتخاذ نهج يستند إلى ذلك الأمن خلال هذه الدورة للجمعية العامة. ومن المعترف به على نطاق واسع الآن أن السلام والتنمية وحقوق الإنسان أشياء مترابط بعضها ببعض ويكمل أحدهما الآخر. ولدينا توقعات كبيرة لمجلس حقوق الإنسان المنشأ حديثا بأن يبدأ صفحة جديدة في النهوض باحترام حقوق الإنسان؛ وإن اليابان، كعضو في المجلس، ستؤدي دورا إيجابيا في أنشطة مجلس حقوق الإنسان لبلوغ تلك الغاية.

اليابان ملتزمة أيضا بتنفيذ الترتيبات الموصوفة في وثيقة نتائج اجتماع القمة عام ٢٠٠٠ (القرار ١/٦٠)، وهي تواصل بذل جهودها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي ذلك الصدد سنقدم، مع البلدان التي تشاطرنا التفكير، مشروع قرار عن تكريس سنة دولية للنظافة، للنهوض بالتقدم في مجال المياه والنظافة. كما أننا نكرس أنفسنا لتحقيق الإصلاحات الهادفة إلى تمكين شبكة الأمم المتحدة الإنمائية من المساهمة في توفير مزيد من الخدمات الفعالة للناس والمجتمعات المحلية الذين يكونون المستفيدين النهائيين من الشبكة. ونؤمن بأن المقترحات التي قدمها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتماسك على صعيد المنظومة ستعطينا مرشدا مهما في ذلك الصدد.

مهمتنا المشتركة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة تتمثل في مواصلة جهودنا المخلصة لترجمة القرارات بشأن الإصلاح، المتخذة في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥، إلى واقع. ويمكنكم، سيدتي الرئيسة، أن تطمئنوا وأن تعولوا على دعم اليابان الحيوي لكم في رحلتنا المستمرة نحو أمم متحدة أكثر كفاءة وفعالية.

السيد ملميركا دياز (كوبا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن الوفد الكوبي أود أن أهنئكِ، سيدتي الرئيسة، على انتخابكِ وأن أطمئنكِ على دعمنا لكِ. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على عرضه تقريره السنوي (A/61/1)، التقرير العاشر والأخير لفترة توليه المنصب. هذا التقرير مرشد مفيد جدا لتبادل مفتوح صريح للآراء حول عمل الأمم المتحدة الحالي وآفاق التقدم في المستقبل.

نحن مقتنعون بأن الدفاع عن الأمم المتحدة يتسم بأهمية أكبر الآن من أي وقت مضى. فنحن في آن واحد ندافع عن الحاجة إلى وجودها والى الإصلاح المتعمق وإشاعة الديمقراطية فيها. لكننا يجب أن نحقق ذلك في ظل الاحترام الواجب للميثاق وليس بإعادة كتابته أو تحريف مقاصده ومبادئه. ولا يجوز لنا أن نسمح للإصلاح بأن يفشل فشلا ذريعا في عملية بيروقراطية بتكييف ما تبقى من الأمم المتحدة لمصالح ونزوات قلة من البلدان الثرية القوية. ولا بد من استعادة سمو الميثاق وصلاحيته المطلقة وحرمته، ذلك أنه ليس

مصدرا فحسب من بين مصادر كثيرة للقانون وإنما حجر زاوية هذه المنظمة والنظام الدولي الحالي غير المستقر.

النظام الدولي الحالي الجائر وغير المنصف بدرجة شديدة جدا، يجب ألا يخلفه نظام بدائي أشد قائم على إعادة التفسير الأحادية للميثاق وللقانون الدولي. وإننا نتفق تماما مع الأمين العام حول أهمية تقوية عمل الأمم المتحدة في منع الصراع. ويقدم التاريخ أدلة دامغة على أن السلام لا يمكن فرضه بالقوة أو بالحرب، وأن العمليات العسكرية لا تثمر حلولا دائمة. والتاريخ برهن أيضا على استحالة إرساء أسس استراتيجية فعالة لمنع الصراع من دون اتخاذ خطوات لمحاربة الفقر والتخلف والتفاوت الاقتصادي والاجتماعي.

إن إعلان الأمم المتحدة للألفية (القرار ٥٥/٢) ألزمنا بالعمل على تحقيق أهداف متواضعة – وغير كافية. ومع ذلك تظل تلك الأهداف، بعد مضي أكثر من خمس سنوات على اعتمادها، بعيدة عن التحقيق. واقع الحال لا يمكن إخفاؤه بالشعوذة والتلاعب بالأرقام. إن مشاكل العالم الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة، لا سيما في البلدان النامية، ما زالت تتعاظم بمعدلات تبعث على الجزع.

كل سنة يموت ١١ مليون طفل قبل بلوغهم عيد ميلادهم الأول، ويموت ١٩ مليون طفل قبل بلوغهم الخامسة من العمر من أمراض يمكن علاجها ومن سوء التغذية. وثمة ٣٢٥ مليون طفل آخرين محرومون من الدراسة، في الوقت الذي يبذر ترليون دولار أمريكي كل سنة على الدعاية التجارية. وعدد الجياع في العالم بلغ فعلا ٨٥٢ مليون شخص، بينما تنفق البلدان المتقدمة النمو كل سنة ١٧ بليون دولار على طعام الحيوانات الأليفة. وإذا لم تقوّم حالة التخلف والفقر التي تعيشها أربعة أخماس البشرية، وإذا لم ينتشل ١,١ بليون شخص من وهدة الفقر المدقع، وإذا لم يعالَج ويُشفى الـ ٣٩ مليون شخص مصابين بالإيدز، وإذا لم يعلَّم ٩٠٠ مليون إنسان القراءة والكتابة، لن تكون هناك تنمية مستدامة بل سيكون هناك استمرار للصراعات. كما أن الآثار السلبية لفرض طراز التحرر الجديد على الكوكب المعولم إذا لم تواجَه كما يجب وإذا ظلت الهوة بين الأغنياء والفقراء تتسع، فإننا لا محالة سنشهد تصاعدا في الأزمات والصراعات.

ورغم أن التقرير لا يذكر، فإن الحقيقة تبقى أن مقابل كل دولار يخصص للمساعدة الإنمائية الرسمية تستحصل ستة دولارات من بلداننا على شكل خدمات دَين سددناها أضعافا مضاعفة ولكنها تظل تتضاعف بلا انقطاع. الدَين الخارجي، الذي بلغ في العام الماضي رقما قياسيا هو ٢,٨ ترليون، يجب تصفيته. والوعد بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية يجب الوفاء به. والاحتكار في حقوق الملكية الفكرية في الأدوية الصيدلانية التي لا غنى عنها للبقاء على قيد الحياة يجب إنهاؤه. ومن سوء الحظ أن العالم المصنع يبدو أنه عاد لا يدرك شيئا من ذلك، وأن الافتقار إلى الإرادة السياسية يظل مستفحلا. وما فشل جولة الدوحة الإنمائية سوى مثل ذي مغزى على هذه النقطة.

فلنأمل أن يتسنى إعادة تصميم العالم الجائر المستبد وغير القابل للاستدامة الذي نعاني منه، نحن بلدان الجنوب، عن طريق التفاوض في واحدة من قاعات المؤتمرات في هذا المبنى. ولكننا يجب أن ندرأ الآمال الزائفة. والحقيقة أننا مررنا بتجارب كثيرة في هذه القاعة من اتفاقات لم تنفذ ووعود خاوية وآمال محطمة. إن النظام الاقتصادي الدولي الحالي ليس جائرا بقدر هائل فحسب، وإنما أيضا لا يمكن له على الإطلاق أن يدوم. فالنظام الاقتصادي الذي يخرِّب البيئة لا يمكن إدامته. ويعطي تقرير الأمين العام رقما باعثا على أشد القلق: ٦٠ في المائة من نظم العالم الإيكولوجية

تتدهور أو تستغل بطريقة لا يمكن إدامتها. ونسبة توفر مياه الشرب تبلغ حاليا ٦٠ في المائة مقارنة بما كانت عليه في عام ١٩٧٠، واليوم يبلغ عدد السكان في العالم ٢,٣ بليون نسمة أكثر مما كان حينئذ. والشيء نفسه يحدث للغابات. إن تدهور البيئة الناجم عن الاستهلاك اللا منطقي من قبل البلدان المصنعة سيفرض علينا جميعا، الفقراء والأغنياء، مصيرا واحدا مشتركا.

وعلى الرغم من الادعاء بنهاية الحرب الباردة، فإن الإنفاق العسكري آخذ في التزايد. ولا يزال هناك حوالي ٣٣ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، أكثر من ١٣ ٠٠٠ منها جاهزة للاستعمال فورا وقادرة على تدمير العالم عدة مرات.

وبمجرد ١٠ في المائة من أكثر من تريليون دولار مخصص للإنفاق العسكري، يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وكوبا تؤكد مجددا على اقتراحها القاضي بأن يُخصص ما لا يقل عن نصف الإنفاق العسكري الراهن لتلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق صندوق تديره الأمم المتحدة.

وكما نرى في تقرير الأمين العام، يُخصص أكثر من ٧٠ في المائة من الميزانية السنوية للأمم المتحدة وقدرها ١٠ بلايين دولار لعمليات حفظ السلام. وقبل فترة لا تتجاوز ١٠ أعوام، لم يكن يُخصص لحفظ السلام إلا ٥٠ في المائة من ميزانية تقل عن الميزانية الحالية بما يزيد عن النصف.

وعلى الرغم من إنشائنا لعمليات حفظ السلام، ينبغي لنا ألا نغفل تحليل الأسباب الجذرية للصراعات والسعي لتسويتها. وإلا فلن نتمكن من كسر الحلقة المفرغة المتعلقة بتجدد نشوب الصراعات وتكرار عمليات لحفظ السلام وما يُكبدنا ذلك من تكاليف باهظة على الصعيدين البشري والمادي.

وسنقوم في الأشهر القليلة القادمة بتحليل مجموعة من المقترحات ذات الصلة بالإصلاح قدمها الأمين العام، وستشارك كوبا بفعالية في هذه العملية. ونحن ننبهكم على أننا لن نؤيد المقترحات التي تتعارض مع الولايات المنوطة بالجمعية العامة وغيرها من الأجهزة.

ومما يدهشنا أن التقرير السنوي لا يذكر ما واجهته الأمانة العامة من صعوبات في السنوات الأخيرة بفعل انعدام الموارد اللازمة لتنفيذ ولاياتها، ولا يذكر أيضا الأثر السلبي لوضع حد أقصى للإنفاق.

وفي ما يتعلق بعملية استعراض الولاية، ستحترم كوبا الأسس المتفق عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة حركة عدم الانحياز، الذي عقد بنجاح كبير في أيلول/سبتمبر الماضي في هافانا.

ويجب إرساء الديمقراطية في الأمم المتحدة على وجه الاستعجال. وينبغي لنا تعزيز الدور التنظيمي للجمعية العامة، التي تمثل جهاز الأمم المتحدة الوحيد الذي لا مجال فيه لفرض الهيمنة، والذي نتمتع فيه جميعا بحق التصويت. ولا يمكننا الحديث عن إجراء إصلاح حقيقي في الوقت الذي لا تمارس الجمعية كامل السلطات التي يخولها لها الميثاق، بما فيها تلك المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين.

ويجب تخليص مجلس الأمن من عبء فقدان المصداقية وإثارة الشكوك الذي يثقل كاهله اليوم لأسباب وجيهة. ولا بد من تحويله إلى جهاز مُمَثِل للجميع تمثيلا حقيقيا، وديمقراطيا تماما – وينبغي له تمثيل دول العالم الثالث تمثيلا مناسبا كي يصبح ديمقراطيا حقا. وعليه إلغاء حق النقض وغيره من الممارسات اللاديمقراطية. ولا بد من جعله جهازا شفافا بوضع حد للاجتماعات السرية واتخاذ ثلة من الأعضاء قرارات في الكواليس لفرضها على البقية منا.

ولسوء الطالع، يجب أن نقولها بصراحة – يبدو أن إصلاح مجلس الأمن بعيد اليوم كما كان في البداية.

ويجب احترام الوظائف والصلاحيات التي يخولها الميثاق لكل من الجمعية العامة، ومجلس الأمن، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلينا وضع حد لتدخل مجلس الأمن في مجالات ليست جزءا من ولايته. أما في ما يتعلق بالتماسك على نطاق المنظومة، فإننا ندعم تعزيز التنسيق والتماسك بين الهيئات لتفادي أوجه الازدواجية في العمل والتداخل الذي لا ضرورة له، وبالتالي، تحقيق أقصى ما يمكن من الفعالية في أدائها، دون أن يعني ذلك بالضرورة وضع أطر مشتركة للإدارة والبرمجة على الصعيد الميداني.

ونحن لا نتفق مع فكرة احتمال دمج الصناديق والبرامج. ونعتبر أنه من اللازم الحفاظ على الفصل بين هويتيها. وعلى الصناديق والبرامج أن تستجيب، في المقام الأول، للأولويات الإنمائية الوطنية، وأن تمتثل إلى ما أناطتها بها الدول الأعضاء من ولايات.

ويسعدنا أن الجمعية العامة اعتمدت الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في ٨ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن تشكل هذه الاستراتيجية، اعتبارا من الآن، مبدأ توجيهيا لما نتخذه من إجراءات لمكافحة هذه الآفة في جو من التعاون.

ونتفق مع الأمين العام على التسليم بالدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في دعم جهود جميع البلدان لتعزيز الديمقراطية وتوطيدها، غير أنه لا يمكن القيام بذلك إلا بالاستناد إلى احترام، دون قيد أو شرط، مبادئ الميثاق والقانون الدولي ومقاصدهما. ووجود عناصر مشتركة بين مختلف أشكال الديمقراطية لا يبرر محاولات البعض دعم حركات ومنظمات إقصائية وغير ديمقراطية لفرض أدوات جديدة للهيمنة.

ويجب وضع حد للاستغلال السياسي لحقوق الإنسان – أي الانتقائية، والتحيز، والكيل بمكيالين في فرض نماذج طائفية. ومن واجبنا المقدس العمل على حماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتعزيزها وكفالة تمتع الجميع بها، وذلك لأن البعض يحاول تشويه تلك الحقوق والحريات وإعادة صياغتها وتأويلها لتتماشى مع النظام الأحادي القطب ومطامع الهيمنة لدى فئة قليلة.

ولهذا، ففي مجلس حقوق الإنسان وغيره من المنتديات الحكومية الدولية، سنتوخى الدقة في استعراض مختلف المقترحات بشأن إصلاح آليات حقوق الإنسان، بما فيها خطة عمل المفوضية السامية لحقوق الإنسان، ومبادرة الأمين العام المتمثلة في الإجراء ٢، بغية ضمان قدرتها على مقاومة الاستغلال السياسي وصون موضوعية حقوق الإنسان، وحيادها، وطابعيها اللاإنتقائي والعالمي.

وأود أن أختتم بياني بشيء من الأمل والتفاؤل. فهناك تحديات خطيرة للغاية ماثلة أمامنا، غير أنه إذا تعاونا في العمل، ستكون حظوظنا لإحراز التقدم لا حد لها. إننا والأمم المتحدة نحتاج إلى بعضنا البعض. وكما عبر عن ذلك الأمين العام في تقريره، ”والجهود المبذولة لجعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لخدمة الإرادة الجماعية لأعضائها لها أهمية حيوية بالنسبة لمن يتطلعون إلى المنظمة من جميع أرجاء العالم“. (A/61/1، الفقرة ١٦٠)

السيد ليو زينمين (الصين) (تكلم بالصينية): يود وفد الصين أن يشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على تقريره عن أعمال المنظمة. ويقدم التقرير نظرة عامة على أعمال المنظمة في العام الماضي، ويتضمن مجموعة من الآراء والتوصيات بشأن سبل التصدي لما نواجهه اليوم من تحديات. وباعتباره آخر تقرير عن أعمال المنظمة يقدمه الأمين العام عنان قبل انتهاء فترة ولايته، فإنه يقيم التطورات

الأساسية في أعمال الأمم المتحدة خلال السنوات العشر الماضية. واسمحوا لي باغتنام هذه الفرصة للإعراب عن تقديري وامتناني للأمين العام عنان على جهوده الحثيثة، وعلى ما قام به من أعمال رائعة. وأود أن أركز في هذا البيان على ثلاث نقاط تتصل بالمناقشة العامة التي اختتمت مؤخرا.

أولا، في ما يتعلق بإصلاح الأمم المتحدة وتنفيذ الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة، مرت الأمم المتحدة خلال العام الماضي بعملية إصلاح هامة. وتُبذل الآن جهود على الصعيد الوطني لتنفيذ ما تم التعهد به من التزامات في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. وكما جاء في تقرير الأمين العام، ”إذا كان التاريخ سيحكم على عام ٢٠٠٥ على أساس ما طرح فيه من آمال، فإن حكمه على عام ٢٠٠٦ لا بد أن يستند إلى ما شهده هذا العام على صعيد التنفيذ“. (A/61/1، الفقرة ٢٧)

لقد تحققت نتائج شتى في العام الماضي: إنشاء لجنة بناء السلام، ومجلس حقوق الإنسان، والصندوق المركزي للاستجابة في حالة الطوارئ، وجهود تنشيط الجمعية العامة، واتخاذ قرار بشأن استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب. وتدل هذه النتائج كافة على التزام الدول الأعضاء بالتوصل إلى توافق واسع في الآراء، وإلى الاتحاد في معالجة عملية الإصلاح للتصدي للتحديات المتزايدة بصورة مطردة.

وتدعم الصين باستمرار الإصلاحات الضرورية في الأمم المتحدة بغية تعزيز دور المنظمة في العصر الجديد. وينبغي أن يؤدي الإصلاح إلى حماية مقاصد الميثاق ومبادئه وإلى تعزيز الوحدة والتعاون فيما بين الدول الأعضاء والمصالح العامة لأعضاء الأمم المتحدة. وينبغي المضي في إصلاح الأمم المتحدة على نحو مطرد على جميع الجبهات وأن يؤدي إلى نتائج في جميع المجالات، ولا سيما في مجال التنمية.

ومن الواضح أن البلدان النامية تنتظر أن يؤدي إصلاح الأمم المتحدة إلى إنجازات أكبر في مجال التنمية. وستؤثر الإصلاحات في هذا المجال على مستقبل الأمم المتحدة. وترى الصين أنه ينبغي تركيز جهود الإصلاح بعد ذلك على التنمية حتى تستجيب بشكل كامل لشواغل البلدان النامية وتعزز تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

ويجب أن تسعى جميع الدول الأعضاء للتوصل إلى توافق في الآراء فيما يتعلق بالمسائل المطروحة من خلال المشاورات والأخذ بنهج ديمقراطي. وينبغي لها أن تمارس الحذر لدى التعرض للمسائل الخلافية الكبرى وأن تجتنب اتخاذ إجراءات قسرية لا يترتب عليها سوى المزيد من الانقسام وتقويض نتائج الإصلاح التي تتحقق بشق النفس. فالإصلاح مشروع طويل الأجل. ونرجو أن تفي جميع الأطراف بالتزاماتها المحددة في الوثيقة الختامية لاجتماع القمة وتدفع بعملية الإصلاح في الاتجاه الصحيح.

ثانيا، فيما يتعلق بالسلام والأمن، أصبح السلام والتنمية والتعاون الشاغل الرئيسي في عصرنا. بيد أن العديد من الأحداث في الآونة الأخيرة يدل على أن العالم أبعد ما يكون عن التمتع بالسلام. فالصراعات الإقليمية تحدث بشكل متواتر، والمشاكل المرتبطة ببعض بؤر التوتر الإقليمية آخذة في الازدياد. وقد حققت جهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة نجاحا ملحوظا في بوروندي وسيراليون، كما تمخضت عمليات حفظ السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي ليبريا عن نتائج إيجابية. وجهود الوساطة المتعلقة بمسألتي قبرص وكوسوفو جارية على قدم وساق. بيد أن المسألة النووية الإيرانية، والمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، والصراع اللبناني – الإسرائيلي في الشرق الأوسط

تجتذب الاهتمام بسرعة على نطاق واسع، وتمتحن قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ووحدتهما. وترى الصين، كما ترى على الدوام، أن من الضروري تسوية هذه النزاعات بالوسائل السلمية من خلال التفاوض والتشاور وغير ذلك من النُهج الدبلوماسية، وفقا لمقاصد الميثاق ومبادئه.

وقد بلغت عملية السلام في الشرق الأوسط طريقا مسدودا وباتت تشكل مصدرا للقلق. والقضية الفلسطينية – الإسرائيلية والقضية اللبنانية – الإسرائيلية والقضية السورية – اللبنانية وقضية العراق متشابكة وتهدد سلام العالم وأمنه ودور الأمم المتحدة وسلطتها بالخطر. ويجب أن تتصرف الأمم المتحدة. وبما أن القضية الفلسطينية هي لب قضية الشرق الأوسط، لا بد من استئناف عملية السلام على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأ الأرض مقابل السلام، بهدف التوصل إلى حل شامل لمسألة الشرق الأوسط، بما فيها القضية الفلسطينية، في أقرب وقت ممكن، وتمكين الأطراف المعنية من التعايش في وئام وسلام دائم في المنطقة.

وتتعلق مسألة دارفور، السودان، بعوامل معقدة كثيرة. ويجب أن يتخذ المجتمع الدولي توجها يتسم بالمسؤولية. ويتيح اتفاق سلام دارفور فرصة تاريخية ينبغي أن يغتنمها المجتمع الدولي تشجيعا للعودة إلى السلام والاستقرار في دارفور. ويتحتم حث الأطراف المعنية على التصديق على وجه السرعة على اتفاق السلام وتنفيذه. وتؤيد الصين تسليم البعثة الأفريقية في السودان بمنطقة دارفور للأمم المتحدة، ولكن لكفالة نجاح عملية حفظ السلام، لا بد من الحصول على موافقة الحكومة السودانية مسبقا.

وتتيح مجالات تحديد الأسلحة الدولية ونزع السلاح وعدم الانتشار بعض الفرص، كما أنها توجد بعض التحديات. وفي ضوء الظروف الجديدة، ينبغي أن يعتمد المجتمع الدولي مفهوما أمنيا جديدا، وأن يدعو إلى تعددية الأطراف ويتصدى للتحديات الأمنية الجديدة من خلال التعاون المتعدد الأطراف. وتحبذ الصين الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي الدولي. ونعارض انتشار الأسلحة النووية. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تحترم الحقوق المشروعة للبلدان في سياق الاستخدام السلمي للطاقة النووية احتراما كاملا، ما دامت تفي بالتزاماتها الدولية ذات الصلة.

وقد دشنت الجمعية العامة مؤخرا استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (القرار ٦٠/٢٨٨)، فبعثت بذلك إشارة سياسية هامة وإيجابية للعالم مؤداها أن الأمم المتحدة متحدة ونشطة فيما يتعلق بمسألة مكافحة الإرهاب. غير أن الهجمات الإرهابية المتفشية لا تزال تشكل تحديا هائلا للمجتمع الدولي. ولا تزال مكافحة الإرهاب تمثل رحلة طويلة شاقة. وينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في هذا المجال. وينبغي أن تكون الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب استراتيجية حية، وأن يستمر تطويرها وتهذيبها مع تطور الحالة.

ثالثا، فيما يتعلق بالتنمية، وضع زعماء العالم في إعلان الألفية لعام ٢٠٠٠ رؤية جديدة شاملة وجريئة للتنمية البشرية. وأصدر اجتماع القمة العالمي في العام الماضي التزامات هامة في سياق خطة عالمية للتنمية وشراكة عالمية من أجل التنمية. بيد أن التقدم في التنفيذ يقصر عن الآمال، والبشرية ما زالت منكوبة بمشاكل من قبيل الفقر المدقع واختلال التنمية بين بلدان الشمال والجنوب وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتدهور البيئي.

وينبغي أن يزيد المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو، ما يقدمه من معونة، وأن يعزز التجارة الدولية وعمليات نقل التكنولوجيا والاستثمار، وأن يخفف من عبء

الديون بدرجة أكبر، ويقدم المزيد من المساعدة للبلدان النامية، وأن يحترم ملكية البلدان النامية فيما يتصل بالمسائل المتعلقة بتنميتها. وينبغي أن تؤدي الأمم المتحدة دورا أكمل في التنمية وأن تهيئ مناخا يتسنى فيه للبلدان النامية بصفة عامة، وللبلدان ذات الاحتياجات الخاصة، أن تستفيد.

لقد بلغت جولة مفاوضات الدوحة طريقا مسدودا، وهذه حالة شديدة الخطر على النمو المطرد للاقتصاد العالمي والتنمية المنتظمة للتجارة الدولية. وينبغي أن تستأنف المفاوضات بأسرع ما يمكن. وينبغي أن تظهر البلدان المتقدمة النمو الكبرى الإرادة السياسية وتمارس الضغط من أجل استئناف المحادثات سريعا بروح أكثر مرونة. وجولة الدوحة تتعلق بالتنمية، ومن ثم ينبغي أن تبرز موضوع التنمية بشكل كامل وأن تكفل للبلدان النامية معاملة خاصة وتفضيلية حتى تتمكن من الإفادة الكاملة من نظام التجارة المتعدد الأطراف وتحقق أهدافها الإنمائية.

وسوف تنتخب الأمم المتحدة قريبا أمينا عاما جديدا للمنظمة. وتؤيد الصين بقوة أن يكون الأمين العام القادم من آسيا. ونثق بأن آسيا قادرة على تقديم مرشح كفء يتمتع بالمكانة الرفيعة ويكون مقبولا لدى الجميع.

وفي المفاوضات التي توشك أن تنعقد بشأن جدول الأنصبة المقررة، فإن الصين مستعدة للمشاركة فيها بروح بنّاءة استنادا إلى مبدأ القدرة على الدفع. ونرجو أن يتم التوصل إلى صيغة عادلة ومعقولة من خلال مشاورات مكثفة.

وقد تم التوصل بالفعل إلى توافق عريض في الآراء بشأن الحاجة إلى تعزيز تعددية الأطراف وتعزيز دور الأمم المتحدة. هذا هو النهج الذي اختاره المجتمع الدولي لمواجهة التحديات الراهنة بفعالية.

ولقد اجتازت الأمم المتحدة أكثر من ٦٠ سنة من التجارب والمحن ودورها الهام في مجالات مختلفة واضح تماما. وفي المستقبل، لن يتسنى تعزيز الدور الريادي للأمم المتحدة في الشؤون الدولية، وتوطيد قدرتها على معالجة جميع أنواع التهديدات والتحديات، إلا من خلال جهود جماعية للحفاظ على آلية متعددة الأطراف، تكون المنظمة محورها.

السيد هيل (أستراليا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أريد أن أشكر الأمين العام، ليس على تقريره فحسب، وإنما على إسهامه المتميز في خدمة المجتمع الدولي طوال السنوات العشر الأخيرة، وخاصة لصالح الضعفاء والمحرومين، وهم الأكثر حاجة إلى دعم هذه الهيئة الدولية.

على صعيد التنمية، يرسم إعلان الألفية أهدافا، والأهداف والنقاط المرجعية أمر مهم، لكن الاختبار الحقيقي يكمن في التنفيذ والنتائج. ويسعدني أن التركيز قد بدأ، وأن الأمم المتحدة، بصفتها مقدم خدمات عالمي حقيقي، كما وصفها الأمين العام، صاحبة دور هام. لكن التقدم في تحقيق أهدافنا يعتمد على التزام الدول، ومن ورائها المجتمع المدني.

ويمكن للأمين العام أن يسعد بأن هناك تصميما متجددا على تحسين حالة الفقراء وأولئك الذين يعانون، كما يمكنه أن يسعد بالشراكات بين الهيئات الدولية والدول ودوائر قطاع الأعمال والمجتمع، وهي الأطراف التي تعالج هذه المسائل الآن. وينبغي له أن يسعد كذلك بالتركيز الجديد على المنفعة الطويلة الأجل والمستدامة. ويمكن للمؤسسات الجديدة، كلجنة بناء السلام، أن تسهم في تحقيق تلك الأهداف أيضا.

لقد توسعت عمليات صنع السلام وحفظ السلام بسرعة تحت رعاية هذا الأمين العام – وهذا أمر جيد – لكننا تعلمنا أن المكاسب سرعان ما تتلاشى إذا لم يتم

تحصينها من خلال بناء الأمم، وتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الأحوال المعيشية للشعوب المتضررة واحترام حقوق الإنسان.

وقد تكون العولمة ظاهرة العصر، وهي التي تميزت بها ولاية الأمين العام بصورة خاصة. والأمين العام لاحظ هذه المفارقة. فالأمم المتحدة هيئة أريد لها أن تسهم في توثيق الروابط بين الدول. أما وقد ترابطت هذه الدول من خلال أطراف عديدة أخرى في الشؤون الدولية، فإن دور الأمم المتحدة أصبح أكثر أهمية، بدلا من أن تقل أهميته.

وفي ظل هذا المناخ الدولي المعقد، بكل ما ينطوي عليه من تهديدات وفرص، يتطلع المجتمع الدولي إلى الأمم المتحدة ليجد الأجوبة. وبلورة مبدأ ''مسؤولية الحماية'' الذي يتجاوز حدود الدول، فيما يطالب المجتمع الدولي بالعمل، تمثل استجابة معاصرة لذلك العالم المتغير. والأمين العام على حق حين يذكرنا بأن:

> ''الدول، بإيجاز، هي بمثابة خدم للبشر وأدوات لهم، وليس العكس''. (A/61/1، الفقرة ١٠)

ويمكن القول أيضا إنه مع السيادة تأتي المسؤولية، وكما يقول الأمين العام، إن التنمية والأمن وحقوق الإنسان مترابطة فيما بينها ترابطا لا فكاك له، وإنها مسؤولية الدول أن تعمل على الثلاثة معا. ويمكن للأمم المتحدة أن تساعد الدول على الاضطلاع بمسؤولياتها تجاه شعوبها. يمكنها أن تضع المعايير، وتطالب بمراعاتها وتقدم الدعم العملي لها أيضا.

والتحدي المتمثل في القيام بذلك في هذا الكوكب المعولم كبير كما هو دائما. وقد سرني أن الأمين العام أقر مرة أخرى بأن زيادة إسهام الأمم المتحدة في تحقيق هذه الأهداف يستلزم تحديث المنظمة وتجديدها وتنشيطها. وهذه ليست مسؤولية موظفي الأمم المتحدة وحدهم، الذين أعرب لهم الأمين العام عن تقدير يستحقونه، لكنها مسؤوليتنا نحن أيضا، نحن الدول الأعضاء. وبدون منظومة أمم متحدة كفؤة وفعالة، بما في ذلك شحذ ولاياتها واتساق هيكلها، ستبقى المنظمة قاصرة عما يمكن تحقيقه.

وأردت أن أختم كلمتي بذكر التحديين المعاصرين الكبيرين، وأعني مكافحة الإرهاب والاستجابة لانتشار الأسلحة ونظم التسلح. على صعيد الإرهاب، هناك المزيد مما يمكن، بل ويجب عمله، كما يوضح تقرير الأمين العام ''الاتحاد في مواجهة الإرهاب''. وأستراليا تؤيد توصياته. وبصفة خاصة، يجب بذل كل جهد ممكن لضمان ألا تتوفر للإرهابيين القدرة على امتلاك أسلحة الدمار الشامل.

وعلى صعيد عدم الانتشار، يجب علينا أيضا أن نبذل جهودا أكبر. وقد شهد المجتمع الدولي مؤخرا العديد من الفرص لجعل عالمنا أكثر أمناً من خلال عمل متعدد الأطراف بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح. لكننا، كما أوضح الأمين العام، قد أهدرنا جميع هذه الفرص، لقد فشلنا في التوصل إلى نتيجة في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠. لم تكن هناك أي نتيجة البتة بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح في اجتماع القمة العالمي. ولم يوفق مؤتمر هذه السنة الاستعراضي للأسلحة الصغيرة في الاتفاق على أي عملية متابعة لبرنامج العمل.

وأستراليا تواصل دعم النهج المتعددة الأطراف بشأن عدم الانتشار ونزع السلاح، بما في ذلك قيام مجلس الأمن بدور أقوى وأكثر فعالية فيما يتصل بانتشار أسلحة الدمار الشامل. والمعاهدات، كمعاهدة عدم الانتشار، والإجراءات، مثل قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، تعد أساسية

بالنسبة لأشكال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل ونزع السلاح.

وعلينا كذلك أن نركز من جديد على الجهود العملية التي يمكن أن نبذلها لتعزيز الأمن الدولي. وأستراليا داعمة قوية للمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، ولطالما أيدت تدابير مثل البروتوكول الإضافي، ومعاهدة إنتاج المواد الانشطارية، ومدونة لاهاي لقواعد السلوك كخطوات عملية ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. كما نؤيد المقترحات بشأن معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة.

وختاما، فإن الأمين العام قاد هذه المنظمة باقتدار في أوقات صعبة. وعلينا الآن أن نقبل ونواجه التحديات التي حددها لنا في تقريره السنوي العاشر والأخير هذا. وإننا نشكره على القيم التي بثها وعلى التطبيق الذي واكب عمله دائما.

السيد أرياس كارديناس (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلم بالإسبانية): سيدتي الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد هذه الجلسة، وعلى إدارتكم الممتازة لدورة الجمعية العامة هذه.

ويود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يهنئ الأمين العام للأمم المتحدة على الأعمال التي أنجزها منذ عام ١٩٩٧ على رأس منظمتنا. فالفترة التي استهلها السيد كوفي عنان في أواخر التسعينات من القرن الماضي تميزت بتغييرات وأحداث اجتماعية واقتصادية أكدت الحاجة الملحة إلى مواءمة الأمم المتحدة مع واقع عالمي جديد. وقد فسر الأمين العام ذلك بضرورة إجراء إصلاح للأمم المتحدة يحدد المواضيع والمسارات الرئيسية لتلبية هذه الحاجة.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية، شأنها شأن جميع البلدان الأخرى الأعضاء في هذه المنظمة، ملتزمة بالعدالة الاجتماعية والسلام والأمن، وبالعملية الشاملة لإصلاح الأمم المتحدة. وعلينا أن نحدد أولويات الإصلاح العاجل لمجلس الأمن، الذي ينبغي تنفيذه بدون إبطاء. وأعمال هذا المجلس في السنوات الأخيرة جعلت ذلك الإصلاح حتميا، لأن الأحادية الشديدة منعت المجلس في مناسبات عديدة من العمل وفقا للمهام التي أوكلها إليه ميثاق الأمم المتحدة. وعقّب الأمين العام نفسه على التأخير في اتخاذ القرار أثناء أزمة الشرق الأوسط، قائلا إن مصداقية الأمم المتحدة كانت على المحك.

هذه الأحادية في صنع القرار في مجلس الأمن تجعل المنظمة مجرد متفرج على الموت واليأس. وتجعل منا جميعا متواطئين في الترهيب. وقد انضمت كل البلدان، كبيرة وصغيرة، إلى قرار بلد وحيد. وإصلاح مجلس الأمن مطلوب بالطبع بقصد كفالة أن يصبح هذا الجهاز الهام أكثر فعالية وأكثر مشروعية وأكثر ممارسة للديمقراطية، ولتحقيق المساواة بين أعضائه. ومطلوب أيضا مجلس أمن أكثر ديمقراطية وتشاركا بغية الامتثال على نحو أكثر فعالية وأفضل توقيتا للهدف الرئيسي المعطى له بموجب الميثاق: صون السلم والأمن الدوليين وفقا لمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

جمهورية فنزويلا البوليفارية تكرر تسجيل موقفها بأن البحث عن الحلول السلمية للنزاعات التي تخل بالسلم والأمن الدوليين يجب أن يتم داخل إطار مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساواة السيادية بين الدول، والامتناع عن استخدام القوة أو التلويح بها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي، واحترام السيادة. لقد أكدنا وشددنا على الحاجة إلى تقوية سلطات الجمعية العامة، في ضوء مركزها باعتبارها الهيئة التداولية الرئيسية التي تقرر السياسات العامة والتي تمثل منظمتنا. وهذا متطلب ضروري آخر مذكور في إعلان الألفية.

ونود أن نسلط الضوء على الاهتمام الذي ما فتئت هذه المنظمة توليه للتعريف بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا في السياسات التي ترسمها لمهاجمة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز ولحماية البيئة. وهذا سيكون بلا شك الإرث التاريخي لقيادة الأمين العام. فقد تناولت الدول الأعضاء هذه المسائل بعناية، وهذا دليل على أن اختلاف وجهات النظر السياسية يمكن التغلب عليه عندما يكون الهدف إحراز تحسن في رفاه البشرية. إن القرن الحادي والعشرين يتطلب من العالم التزاما أعظم وأفضل بتنمية عادلة شاملة لكل شعوب بلدان الجنوب مع إيلاء اهتمام خاص للشعوب التي تواجه احتياجات ومصاعب أكبر. إن النضال من أجل التنمية هو العهد الحق من أجل السلام، وإن تحقيقه يعني الموت للحرب والرعب.

الإرهاب تحدٍّ يتطلب عملا جماعيا. ووفدنا يؤمن بأن اعتماد إستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب يمثل خطوة هامة أولى على طريق النجاح في المستقبل في تأمين إجراءات أكثر حيوية وتنسيقا للتصدي لهذه الظاهرة على مستوى الكوكب. إن إستراتيجية الأمم المتحدة الشاملة لمكافحة الإرهاب يجب أن تكون بداية مفاوضات أوسع لتيسير إنجاز مفهوم للإرهاب يمكن لجميع الدول الأعضاء أن تؤيده تماما، فضلا عن إدراك وخوض كفاح جامع شامل ضد الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي توفر مرتعا للإرهاب وتطوره.

إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي يجب أن يقوم على أساس الحق في التنمية لأن هذا سييسر استحداث الآلية الرامية إلى ضمان التوافق مع برامج المجلس وأنشطته عبر الأعمال الملموسة المضطلع بها للتغلب على التهميش والجوع والفقر لملايين الناس.

الأمم المتحدة يجب أن تضع وأن تنفذ التدابير اللازمة التي تحمل الهيئات الرئيسية الاقتصادية والمالية على بذل جهود أكبر لرسم سياسات أفضل للمساعدة في وقف اتساع الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فضلا عن السماح بإرساء أسس آلية فعالة للتعامل مع مشاكل الدَّين والأفضليات التجارية والتعاون التقني والنهوض بالقدرات الوطنية.

وفيما يتعلق بميزانية المنظمة، يجب على البلدان ذات الدخل العالي التي لم تف بالتزاماتها في هذا الصدد للمنظمة أن تتحمل مسؤوليتها فتدفع دَينها، وتيسر بذلك تحسين تشغيل منظمتنا والنهوض بمقاصد الميثاق.

ويسعدني أن أبلغ الجمعية بأن جمهورية فنزويلا البوليفارية قد وفت بكل التزاماتها المتعلقة بالأنصبة المقررة علينا من الميزانية العادية للمنظمة وميزانية عمليات حفظ السلام والمحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة، والمخطط العام لتجديد مباني المقر وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها.

وبالنسبة إلى استعراض الولايات، نود أن نكرر أن هذه الممارسة يجب أن تقتصر على الولايات التي لم تجدد منذ أكثر من خمس سنوات. وهذا الاستعراض يجب إكماله هذه السنة، حسب الاتفاق. ولا يجوز لنا أن نسمح لهذه الممارسة بأن تضعف قدرتنا وتبدد وقت وفودنا بينما تجري مفاوضات موازية بشأن مسائل أخرى تتسم بأهمية حيوية.

ومما يتسم بأهمية حاسمة أن نحول دون إضعاف قدرة الجمعية العامة على البت في مسائل الإدارة والميزانية للمنظمة. وبالمثل ينبغي لتقرير الأمين العام عن الاستعراض الواسع للإدارة والإشراف على الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة للأمم المتحدة أن يحال إلى اللجنة الخامسة، جريا على الممارسة المتبعة.

لن نتمكن من الامتثال للميثاق ما دامت في منظمتنا مواقف لا تزال تنكر الحق في التنمية. فهذا حق غير قابل

للتصرف يمكن بواسطته لكل أبناء البشر أن يشتركوا في التنمية السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وأن يتمتعوا تمتعا كاملا بالحريات الأساسية وأن يساهموا في تلك التنمية وأن يتمتعوا بها. وفي هذا السياق يشاطر وفدي الأمين العام الرأي الذي أعرب عنه حول الحاجة إلى تقوية الأمم المتحدة، لا كمسألة خضوع للمساءلة فحسب، وإنما كحتمية للدول الأعضاء كافة بأن تولي اهتماما مخلصا للمنظمة أكثر مما فعلته حتى الآن.

أخيرا، يود وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية أن يكرر تهانئه للأمين العام كوفي عنان على قيادته لمنظمتنا وعلى الإرث الذي خلّفه لها.

السيد حميدون (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/61/1 و Corr.1)، المعروض علينا، يبين بوضوح التحديات والمهام التي تواجهها هذه المنظمة.

إن الهدف الرئيسي لهذه المنظمة، كما وضحه ميثاقها، هو صون السلم والأمن الدوليين. وهذا قد أُنجز في أماكن كثيرة. أما في الشرق الأوسط، فإن المشكلة هناك، لا سيما القضية الفلسطينية، ظلت مستعصية على الحل. وإن الخراب الذي أُنزل بغزة وبغداد ولبنان ترك انطباعا لا يُمحى لدى المسلمين في كل أركان العالم حول تواطؤ الغرب في إذلالهم. وهذا يزيد من شدة لهيب نار السخط والغضب، التي كثيرا ما تتجلى في اندلاع العنف.

ويتحتم إيجاد حل شامل لأزمة الشرق الأوسط. ولا طرف بمفرده ولا بلد يمكنه أن يقرر وحده أين سترسم حدود الشرق الأوسط ولا كيف سيكون شكله. ووجهات نظر كل المعنيين يتعين أن تراعى. وفي هذا الصدد، يشعر وفدي بأن الأمم المتحدة يمكن أن تؤدي دورا أكثر وضوحا وحسما، كما هو متوخى في ميثاقها، بالجمع بين جميع الأطراف المعنية حول طاولة التفاوض.

الأمم المتحدة، بوصفها معقل التعددية، يتعين عليها أن تواجه تحدي حراسة مصالح البلدان النامية. فملايين الفقراء والجياع والمعدمين في الجنوب يتوقعون من الأمم المتحدة أن تضطلع بدور في حفز الدعم والإرادة السياسية اللذين سيجلبان منافع التنمية والعولمة لهم. وفي هذا المضمار، سيدتي الرئيسية، لقد أعطيت دليلا على بصيرتك الثاقبة بالموضوع الذي اخترتيه لكي تركز الجمعية مناقشتها العامة عليه، في الأسبوع الماضي، أي ”تنفيذ شراكة عالمية من أجل التنمية“.

أثناء الدورة الستين للجمعية العامة لم نتمكن من اختتام عملنا بشأن تقوية المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وهذا المسعى يجب أن يكون الآن أولوية لنا، وينبغي التوصل إلى نتيجة نهائية في وقت مبكر من الدورة الحالية. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن زعماءنا قد أعادوا التأكيد، أثناء اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥، على أهمية أن يكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي مجلسا فعالا بوصفه جهازا رئيسيا مكلفا بالتنسيق واستعراض السياسة العامة وإجراء حوار بشأن السياسة العامة والتقدم بتوصيات بشأن مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي يخدم مصلحتنا عندما يصبح ركيزة في منظومة الأمم المتحدة لصون العدالة الاقتصادية والاجتماعية، مثلما أن مجلس الأمن مسؤول عن صون السلم والأمن الدوليين.

المجال الآخر الذي ما زال العمل فيه ينتظر الإنجاز هو إصلاح مجلس الأمن، لجعله أكثر تمثيلية في تكوينه وأفضل تعبيرا عن العالم الذي نعيش فيه اليوم. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن نحقق هذين الهدفين لأن هذا سيضفي الشرعية على مجلس الأمن وعلى القرارات التي يتخذها، والتي تؤثر على

الأغلبية الشاسعة بيننا نحن الحاضرين في هذه القاعة الذين لا تمثيل لهم في المجلس.

الدورة الستون للجمعية العامة اتفقت على قرار بتنشيط الجمعية العامة (القرار ٦٠/٢٨٦). ووفدي يحدوه وطيد الأمل أن يتسنى في الدورة الحالية انعقاد فريق عامل مخصص معني بتنشيط الجمعية العامة لمتابعة ذلك القرار. والجمعية ما فتئت تجري خلال السنوا الـ ١٥ الماضية، مداولات بشأن قرارات متعلقة بتنشيط الجمعية العامة، ولقد آن الأوان لكي نرسخ، عن طريق الفريق العامل المخصص، ما اتفقنا عليه، وهو تعزيز الموقع المحوري للجمعية العامة باعتبارها الهيئة التمثيلية الرئيسية التداولية الصانعة للسياسة العامة في الأمم المتحدة، وتقوية دورها في عملية وضع المعايير وفي تدوين القانون الدولي.

مهمتنا في إصلاح الأمم المتحدة ليست عملية ذات نهاية محددة وإنما عملية متواصلة. وبغية إصلاح الهيئات الرئيسية للمنظمة وتقوية قدرة المنظمة على مواجهة التحديات الكثيرة التي تواجهها في ميادين مثل حقوق الإنسان وحفظ السلام وحل الصراعات وتقديم المساعدة الإنسانية، فإن من الأساسي الحفاظ على هذه الدار في أفضل حالة. والأمم المتحدة لا بد من أن تصبح أكثر كفاءة وأكثر فعالية.

وفي ذلك الصدد يكرر وفدي القول إن من الحيوي للمنظمة تأمين وضع مالي صحي مستقر لكفالة أن كل العمليات سيتم الاضطلاع بها في غضون الأطر الزمنية المتوقعة وبكفاءة. ونأمل أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها فتسدد الأنصبة المقررة عليها وتتوصل إلى تسوية بشأن متأخراتها دون فرض أي شروط.

ووفي سيواصل العمل والتعاون مع الوفود الأخرى بشأن الإدارة وإصلاح الأمانة العامة. وتلك العملية يجب أن تكون شاملة للجميع بلا استثناء، وأن تضم كل الأطراف التي ينبغي لها بدورها أن تكون منخرطة بهمة وأن تظهر إرادتها السياسية، وأن تسترشد بالنظام الداخلي للجمعية العامة.

ويقدر وفدي أيضا المساهمات الإيجابية التي قدمها المجتمع المدني للمنظمة، والتي كانت مفيدة بوجه خاص أثناء عملية الإصلاح الحالية. ونرحب بمشاركة المجتمع المدني المتواصلة في شتى المحافل. لكن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية وإن مشاركة المجتمع المدني يجب أن تسترشد بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.

المسألة التي فشلنا في الاتفاق بشأنها في اجتماع القمة العالمي عام ٢٠٠٥ كانت نزع السلاح ومنع الانتشار. ذلك الفشل خيب كثيرا آمال وفدي لأن أسلحة الدمار الشامل تمثل أعظم تهديد للبشرية جمعاء. والحالة ازدادت سواء بفشل المؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في عام ٢٠٠٥، وبعجز مؤتمر الأمم المتحدة عام ٢٠٠٦ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل بشأن الأسلحة الصغيرة عن التوصل إلى توافق في الآراء. والأسلحة في حالة المؤتمر الأخير، ربما تكون صغيرة، لكننا ندرك إدراكا جيدا وطأتها المدمرة على مجتمعاتنا. فتلك الأسلحة، بناء على ذلك، يمكن أيضا اعتبارها أسلحة الدمار الشامل بحكم الأمر الواقع. ولا يسعنا أن نتحمل فشلا آخر في هذه الدورة في البت في هذه المسائل.

ختاما سيدتي الرئيسة، أتمنى لك كل خير إذ تقودين دفة مداولاتنا بشأن شتى المسائل التي تواجهها الدورة الحادية والستون.

السيد جني (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى نجتمع هنا لاستعراض عمل الأمم المتحدة خلال السنة الماضية سعيا إلى رفع لواء مقاصد الميثاق وقرارات زعماء

العالم. وقبل أن أستطرد، أود أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام كوفي عنان، لا على توفيره لنا الفحص المتعمق لأعمال المنظمة المعروض علينا فحسب، ولكن أيضا على خدماته المثالية من أجل الأمم المتحدة في السنوات العشر التي قضاها على رأس الأمانة العامة.

لن يكون واقعيا، بل قد يكون مستحيلا، الاضطلاع باستعراض لتقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة الوارد في الوثيقة A/61/1 من دون إيلاء الاهتمام الواجب للخطوات الواسعة التي قطعتها الأمم المتحدة في السنوات العشر الأخيرة. ذلك أن تاريخ الأمم المتحدة في السنة الماضية ليس ملموسا إلا في سياق العقد الماضي.

أثناء تلك الفترة اضطلعت المنظمة تحت رعاية السيد عنان، ببعض من أهم الأعمال الأساسية البعيدة الأثر منذ اعتماد الميثاق. على سبيل المثال، بدأنا عملية إصلاح في منتهى الشمولية وُضعت بهدف كفالة أن تكون الأمم المتحدة قادرة على مواجهة التحديات التي تنتظرنا وعلى الوفاء بتوقعات العضوية بكاملها.

ومما يخطر على البال أن الجمعية العامة كانت قد كرست، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، الدورة الخامسة والخمسين لتكون جمعية الأمم المتحدة الألفية. وذلك أدى في عام ٢٠٠٠ إلى أعظم تجمع مهم فريد للدول الأعضاء منذ مولد الأمم المتحدة: جمعية الألفية، التي عُقد اجتماع متابعة لأعمالها هنا قبل سنة لا غير.

وفي إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢)، أعلن ١٨٩ رئيس دولة أو حكومة التزاما تاريخيا بأن يحرروا إخوتهم بني البشر من الفقر في موعد أقصاه عام ٢٠١٥، أي بعد تسع سنوات من الآن. وإن اجتماع القمة العالمي في العام الماضي، الذي فحص التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وكذلك أهداف مؤتمرات الأمم المتحدة الحديثة، كرر ذلك الالتزام.

وعلى ضوء القلاقل المتزايدة في عالم التأثيرات الجغرافية – السياسية، وتباين التقدم في الميادين الاقتصادية والاجتماعية الدولية، تبرز مسألة فعالية الأمم المتحدة بشكل خاص. ووفدي يؤمن بأننا يجب علينا في هذا السياق بالذات، وفي ضوء الجهود التي بذلها السيد عنان في السنة الماضية وطيلة سنوات شغله منصبه، أن ننظر إلى الأمم المتحدة وإلى المستقبل. والتقرير المعروض علينا تذكرة إضافية بالمسائل المهمة وبالشوط الذي قطعناه في معالجتها.

ونشاطر الأمين العام وجهة نظره في هذا التقرير بأن المسألة التي طغت على غيرها في السنوات العشر الماضية كانت العولمة. فمن الناحية الاقتصادية، تعتبر العولمة فرصة تنطوي على وعد بتحسين ظروف المعيشة للناس في كل مكان. ومما يؤسف له أن العولمة لم تف بهذا الوعد لحد الآن. بل يبدو أنها واصلت تفضيل الاقتصاديات المتقدمة النمو وزيادة حدة التباينات بين من يملكون ومن لا يملكون.

ومن أسف أن اجتماع القمة العالمي لم يكشف فحسب عن الفوارق المذهلة في مختلف أنحاء العالم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، بل أعطى أيضا دلالات مشؤومة على أن بعض الأجزاء من العالم، وفي مقدمتها أفريقيا، ربما لن تدنو من التنفيذ التام للأهداف في التاريخ المستهدف في عام ٢٠١٥. والواقع أن تقرير الأمين العام لئن كان يلاحظ بعض العلامات الإيجابية في تخفيض الفقر العالمي، فإنه يلخص الحالة بالنسبة للأغلبية بملاحظة أن المستويات الفعلية من الحرمان البشري تظل مذهلة.

ويلاحظ وفدي مقترح الأمين العام بتحديد مجموعة جديدة من الأهداف في أعمال متابعة إعلان الألفية، ويشاطره شواغله في هذا الصدد.

ومع ذلك، فإننا نتفق مع الرأي القائل بأن المزيد من الأهداف لا يؤدي بالضرورة إلى تحقيق التنمية. والمفتاح لذلك هو وفاء جميع الهيئات ذات الصلة بالخطط والالتزامات المتفق عليها. إننا نتفق مع الأمين العام أن عام ٢٠٠٦، وهو العام التالي للقمة العالمية، يجب الحكم عليه على أساس مدى تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية.

إننا نأمل أن يتم وبدون تأخير تنفيذ القرار ٦٠/٢٦٥ بشأن متابعة النتائج الإنمائية للقمة العالمية والأهداف الإنمائية الأخرى المتفق عليها دوليا، لا سيما ما يتعلق منها بمساعينا المشتركة للقضاء على الفقر. ووفدي يتطلع إلى اعتماد مشروع قرار عملي المنحى بخصوص إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي من شأنه أن يجعل المجلس قويا ومركزيا بصورة حقيقية في دوره في تنسيق السياسات والحوار مع الأطراف الدولية ذات الصلة، لا سيما مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وفي هذا الصدد، تؤيد إندونيسيا عقد منتدى التعاون الإنمائي والاستعراضات الوزارية السنوية.

وفي نهاية المطاف, لا يمكن ترجمة الالتزام بالتنمية إلى عمل إلاّ إذا حصلت البلدان النامية على الأموال اللازمة وامتلكت القدرات الكافية. لكن بصورة رئيسية، ما زالت الالتزامات المالية الدولية غير كافية من حيث التوقيت والحجم والنوعية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. والمساعدة الإنمائية الرسمية إلى جانب إلغاء الديون أمران هامّان. لكن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يساعد بصورة كبيرة كحافز لتكوين القطاع الخاص. وهناك حاجة لتدفق المزيد من الاستثمارات إلى البلدان النامية. وإندونيسيا تتفق مع الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير فيما يتعلق بالحكم الرشيد والمساءلة، وتتشاطر تماما الرأي القائل بأنهما ينبغي أن يكونا عنصرين واضحين على المستويين الوطني والدولي.

لقد أسهمت العولمة أيضا في إعادة تعريف واقعنا السياسي والاقتصادي فيما يتعلق بقضايا الأمن والتنمية وحقوق الإنسان البالغة الأهمية وكذلك الروابط المشتركة بينها.

ولسوء الحظ, ما زال العديد من الصراعات قائما في كثير من أجزاء العالم مما يعترض سبيل التوصل إلى عالم مستقر ومزدهر. ومن المفارقات أننا نواجه قلّة في الموارد المالية للتنمية، بينما يبلغ إجمالي ميزانية الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ٠,٥ في المائة فقط من النفقات العسكرية الدولية. ولإيجاد السبل السلمية للخروج من حالات الصراع، لا بد من تقوية دور الأمم المتحدة وزيادة فعالية قدراتها على القيام بالوساطة.

إننا نشاطر الأمين العام القلق بسبب سلسلة من الإخفاقات في قضايا نزع السلاح المتعددة الأطراف في السنوات الأخيرة. ذلك أن عدم إحراز تقدم في تحقيق أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار سبب انزعاج كبير لكل أولئك الذين يصبون إلى عالم يسوده السلام والاستقرار. ونعتقد أنه قد حان الوقت الآن لتجديد الجهود لكسر الجمود في المفاوضات المتعددة الأطراف ولتسليط الضوء من جديد على قضايا نزع السلاح في الأجندة الدولية.

وإندونيسيا بوصفها عضواً في لجنة بناء السلام تسعى إلى العمل بصورة فعالة مع الآخرين في محاولة لملء الثغرات في النظام الدولي لبناء السلام. ونحتاج إلى وضع استراتيجيات مترابطة ومتكاملة لبناء السلم، مع حد أقصى من الملكية المحلية بما يؤدي إلى حل الصراعات بكاملها.

إننا نتطلع إلى أن يعمل مجلس حقوق الإنسان الجديد بكامل طاقته. ونعتقد بكل حزم أن المبادئ المتفق عليها والواردة في القرار التأسيسي (القرار ٦٠/٢٥١) ينبغي أن تحكم كل جانب من جوانب عمل المجلس. وهذا من الأهمية

بمكان إذا كان لمجلس حقوق الإنسان أن يكون محفلا فعالا لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وإذا كان لأعضاء الأمم المتحدة كافة أن تنتفع منه.

ووفد بلدي يشعر بالتفاؤل لأن اتفاقنا الأخير بشأن الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب سيوفر إطار عمل تنفيذي للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب. ونحث الدول الأعضاء على تكثيف جهودها للانتهاء من الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي. ينبغي أن تكون جهودنا في مكافحة آفة الإرهاب الدولي شاملة وأن تأخذ بعين الاعتبار الحاجة إلى معالجة أسبابه الجذرية مع الالتزام التام بالقوانين الدولية ومبادئ احترام حقوق الإنسان.

ونولي كذلك اهتماما كبيرا لدور المنظمات الإقليمية بالإسهام في العديد من القضايا، بما في ذلك قضايا التنمية وصنع السلام وحفظ السلام. ونأمل من الأمم المتحدة أن تستغل تلك الموارد القيّمة استغلالا أكبر وفي الوقت المناسب في برامجها واستراتيجياتها المختلفة.

لقد كشفت العولمة أيضا حقائق تشمل ظهور وتزايد أهمية دور المجتمع المدني في عمل الأمم المتحدة. وبينما تبقى الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية حيث تتخذ القرارات بواسطة الدول الأعضاء, فقد استفادت من إشراك المجتمع المدني في حالتي تعزيز المنظمة وإثراء النقاش الحكومي الدولي. وفي التقرير الذي أعددته مع سفير النرويج بوصفنا مستشارين مشاركين لرئيس الدورة الستين للجمعية العامة، فبينما أقررنا بالحاجة إلى معالجة ''النقص في الثقة'' الموجود بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني, أكّدنا أن هناك أرضية كافية لاستكشاف أفضل السبل للتفاعل بين الفريقين إلى جانب المزيد من الانخراط المجدي للمجتمع المدني في عمل المنظمة بشكل عام والجمعية العامة على وجه الخصوص.

وفي الختام, تؤكد إندونيسيا من جديد دعمها والتزامها التامّين لكل من يسعى لاتخاذ خطوات جديّة لتعزيز تعددية الأطراف وفق مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وليس هناك اليوم تحد أكبر من وجود أمم متحدة ديمقراطية وقوية لما فيه خير جميع شعوبنا.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.